(٢)

المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

فلتان اليمين لا يقف أمام سدود

أنطوان شلحت

مدخل

كان مــرور أقل من عام واحد على تأليف حكومة بنيامــين نتنياهو الرابعة (بدأت ولايتها يوم ٢٠١٥/٥/١٥) كافيًا لاحتدام الجدل حول طبيعة الســلطة (النظام) الآخذ بالتشكل في إسرائيل في ظل أداء هذه الحكومة بائتلافها اليميني الضيّق وممارساتها الداخلية، بالأساس حيال المواطنين الفلســطينيين، لكن في الوقت عينه إزاء ســائر ألوان الطيف السياســي- الحزبي، على خلفية ركام الممارسات التي أدتها الحكومتان السابقتان برئاسة نتنياهو أيضاً.

ولا يخلو هذا الجدل المستعر من التطرّق، في موازاة قراءة مرامي اليمين بعيدة المدى، إلى جوهر أداء معســكر الوسط ـ اليسار الإســرائيلي ولا سيما إخفاقه في عرض «رؤية سياسية ـ أمنية مستقلة متجددة وواضحة» أمام الجمهور الواسع.

ســيركز هذا الفصل علــى أبرز جوانب هــذا الجدل، من خلال عــرض آخر الوقائع والممارسات التي تستثيره.

كما ســيعرض تركيبة الحكومة الإســرائيلية الجديدة برئاســة نتنياهو (وهي حكومته الرابعة) والدوافع التي وقفت وراء تشــكيلها، وفي الوقت نفســه ســيحلّل سياسات هذه الحكومة وخصوصًا على الصعيد الداخلي.

وســيتابع البنية الراهنة للخريطة الحزبية الإسرائيلية، وآخر المستجدات في ما يسمى «معسكر الوسط- اليسار» وتحليل أدائه داخليًا وخارجيًا.

وســيتوقف الفصل عند أبرز مدلول إحياء ذكرى مرور عشرين عامًا على اغتيال رئيس

الحكومة الإسـرائيلية الأسبق إسـحق رابين من خلال مهرجان مركزي واحد تحت مظلة شعارات تدعو إلى «وحدة الشعب ونبذ العنف».

١. الحكومة الإسرائيلية الـ٣٤: نتنياهو و«شركاؤه الطبيعيون»!

تمّ عرض الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ٣٤) على الكنيست يوم ٢٠١٥/٥/١٤ لتنال ثقته في اليوم نفسه بتأييد ٦١ عضو كنيست مقابل معارضة ٥٩ عضوًا.

كانـت التنـازلات التي قدمها بنيامين نتنياهو لشـركاء ائتلاف الحكومة الإسـرائيلية الـ٣٤ وحكومته الرابعة، والتي شـفّت عن تحقيق مطالبهم كافة وأسلسًـا في كل ما يتعلق بالميزانيـات و «القضايا المبدئية»، بمثابة دليل قاطع على إصراره على أن يؤلف أولًا وقبل أي شيء حكومة يمينية وحريدية ضيّقة.

ونجم هذا الأمر عن عدة أمور، لعل أبرزها تطبيق «دروس» اسـتخلصها من تشـكيل حكومته السـابقة (الثالثة) عندما قرّر تقديم موعد الانتخابات، وهو ما أكده نتنياهو أيضًا فور ظهور نتائج تلك الانتخابات.

فمن المعروف أن أحد أسـباب إجراء الانتخابات العامة الأخيرة للكنيسـت الـ٢٠ (يوم ١٧ آذار ٢٠١٥) بعـد عامين من الانتخابات التي سـبقتها، يكمن فـي نتائج انتخابات ٢٠١٣، إذ إنه عند انتهاء تلك الانتخابات أراد نتنياهو أن يشـكل ائتلافًا مع من أسماهم «شـركاءه الطبيعيين» والذين بلغ عددهم ٦١ عضو كنيست بالإضافة إلى حزب آخر، لكن وكنتيجة لتحالف خاص غير مألوف نشـأ بين حزبي «البيت اليهودي» و«يوجد مسـتقبل» فُرضـت علـى نتنياهو حكومة كان تكوينهـا مغايرًا لرغباته، مؤلفة مـن «الليكود- بيتنا» (تحالف حزبي الليكود و «إسـرائيل بيتنا») وأحزاب «يوجد مسـتقبل» و«البيت اليهودي» و«الحركة» من دون أحزاب متدينة، وقد عانت هذه الحكومة من عقبات كبيرة.

وتمّ عرض الحكومة الإسـرائيلية الجديدة (الـ٣٤) على الكنيسـت يوم ٢٠١٥/٥/١٤ لتنال ثقته في اليوم نفسه بتأييد ٦١ عضو كنيست مقابل معارضة ٥٩ عضوًا.

تستند الحكومة الـ ٣٤ إلى دعم أحـزاب الائـتـلاف، وهـي خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة.

وتستند الحكومة إلى دعم أحزاب الائتلاف، وهي خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة تضم مجتمعة ٦١ عضو كنيسـت موزعين على النحو التالي: الليكود (٣٠ مقعدًا)؛ حزب «كلنا» برئاسـة موشـيه كحلون (١٠ مقاعد)؛ حزب «البيت اليهـودي» (٨ مقاعد)؛ حزب شاس (٧ مقاعد)؛ حزب يهدوت هتوراة (٦ مقاعد).

وقرّر حزب «إسـرائيل بيتنا» برئاسة عضو الكنيست ووزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان في آخر لحظة عدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو.

وقـال ليبرمان إن السـبب الحقيقي الـذي حدا به إلى عدم ضم حزبـه إلى الائتلاف الحكومي هو ترك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو «المعسكر القومي»، وأكد أن الأخير بهذه الخطوة لم يعد ينتمي إلى اليمين. [١]

وردًا على اتهام نتنياهو لليبرمان بأنه كان خطط للانضمام إلى «حكومة يسارية» بهدف إسقاط حكومة اليمين برئاسة الليكود، قال رئيس «إسرائيل بيتنا» إنه لا يحق لنتنياهو أن يتحدث باسم اليمين أو «المعسكر القومي» ولا سيما أنه صوّت في حينه إلى جانب خطة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥). وأكد أن نتنياهو رفض مطلب «إسرائيل بيتنا» بإدراج بندين ضمن الاتفاقيات الائتلافية لحكومته الجديدة، ينص الأول على وجوب القضاء على سلطة «حماس» في قطاع غزة، وينص الثاني على مواصلة أعمال البناء في الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والأحياء اليهودية في القدس الشرقية.

من الخطوط العريضة لحكومة نتنياهو الرابعة: «للشعب اليهودي الحق غير القابل للنقض في دولة سيادية في أرض إسرائيل- وطنه القومي والتاريخي».

وما يزال ليبرمان يتهم حكومة نتنياهو الرابعة، على ضوء موقفها من الهبّة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية، والأنفاق الهجومية من قطاع غزة، وأعضاء الكنيست العرب، بأنها تمارس سياسة تتسم بالانهزامية والدجل.

١.١ : الخطوط العريضة لحكومة نتنياهو الرابعة[٢]:

- للشعب اليهودي الحق غير القابل للنقض في دولة سيادية في أرض إسرائيل– وطنه القومي والتاريخي.
- إن الحكومة ستدفع قدمًا بالعملية السياسية وتسعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق كهذا، فسيتم طرحه لمصادقة الحكومة والكنيست عليه، وإذا ما اقتضت الحاجة بموجب القانون القائم سيتم طرحه للاستفتاء العام.
- ستعمل الحكومة بشكل فعّال من أجل توطيد الأمن القومي وتحصينه وإكساب الأمن الشخصي لمواطنيها من خلال محاربة العنف والإرهاب بصورة حازمة.
- ستعمل الحكومة من أجل خفض كلفة المعيشة في إسرائيل في جميع المجالات بما في ذلك وأسلسًا في مجالات السكن والغذاء والطاقة.
- ستعمل الحكومة بإصرار لزيادة المنافسة في السوق الإسرائيلية بما في ذلك في قطاعات البنوك والتأمينات والاستثمارات بهدف خفض كلفة الخدمات التي يحصل عليها المواطن وضمان اعتمادات مسهلة وزهيدة الكلفة للمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
- ستعمل الحكومة على تقليص الفجوات في المجتمع الإسرائيلي من خلال توفير المساواة في الفرص في جهازي التعليم والصحة، والدفع قدمًا بمكانة المرأة والأقليات، ومعالجة قضايا المسنين، ومكافحة الفقر، وزيادة مساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع.
- ستضع الحكومة في رأس أولوياتها مساعدة المناطق الجغرافية البعيدة عن وسط

«ستضع الحكومة في رأس أولوياتها مساعدة المناطق الجغرافية البعيدة عن وسط البلد».

البلد، وستمنحها أفضليات في مجالات متعدّدة بغية مساعدة مواطنيها اقتصاديًا واجتماعيًا وفي شتى النواحي.

- ستضع الحكومة على رأس أولوياتها جهاز التربية والتعليم وضرورة تطويره.
- ستعمل الحكومة على دمج محدودي الحركة والقدرات في المجتمع، وستهتم بشؤونهم وحاجاتهم.
- ستزيد الحكومة مساعداتها للعائلات التي لديها أولاد في جيل الطفولة المبكرة.
- ستضع الحكومة في رأس أولوياتها قضية الهجرة (اليهودية) إلى إسرائيل والاستيعاب، وستعمل بإصرار لزيادة هذه الهجرة من كل دول العالم.
- ستحافظ الحكومة على طابع الدولة اليهودي وتراث إسرائيل، وستحترم الأديان وعقائد أبناء الديانات الأخرى بموجب ما نصت عليه «وثيقة الاستقلال».
- ستعمل الحكومة على تغيير نظام الحكم بهدف توطيد استقرار السلطة، وستدفع قدمًا بإصلاحات في هذا المجال.
- ستوطّد الحكومة تطبيق القانون في إسرائيل.
- ستعمل الحكومة على الحفاظ على البيئة وجودة الحياة.
- ستعمل الحكومة على تعزيز منطقتي الجليل والنقب

فور تشكيل الحكومة رأت تحليلات كثيرة أنه على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، من المتوقع أن تصعّد ممارسات الاستيطان.

وفور تشكيل هذه الحكومة رأت تحليلات كثيرة أنه على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، من المتوقع أن تصعّد ممارسات الاستيطان والاحتلال (وهذا ما انعكس على نحو مباشر في ثاني اجتماع عقدته الحكومة يوم ٢٠١٥/٥/١٩ باتخاذ قرار ينص على وضع خطة خماسية لـ «تنمية القدس الموحدّة» في الفترة ما بين السنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٠)، وكذلك أن تصعّد نهجها القائم على إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس على حله.

وقيل آنذاك إن نتنياهو يهدف من وراء هذا النهج إلى إبقاء تسوية القضية الفلسطينية معلقة حتى إشعار آخر. وهو نهج يجاهر به منذ تفجر أحداث «الربيع العربي» عام ٢٠١١ بحجة أن منطقة الشرق الأوسط تتغير كليًا، وأن لا مصلحة لإسرائيل في تغيير الوضع القائم لكون الظروف الإقليمية لا تسمح بذلك.

وشدّد نتنياهو على هذا خلال كلمته في مستهل أول اجتماع عقدته الحكومة يوم ٢٠١٥/٥/١٥، حيث قال: «سوف نتعامل بحزم ومسؤولية وصرامة مع المحاولات لتحدّي حدودنا وأمننا سواء من قريب أو من بعيد. ويجب على جميع أعداء إسرائيل أن يدركوا أن لدينا خطوطًا حمراء إزاء كل التهديدات الموجَّهة إلينا. وكانت هذه سياستنا في الحكومات السابقة لتستمر في الحكومة الحالية أيضًا». وأضاف: «سنواصل الجهود لدفع التسوية

السياســية مع الحرص على المصالح الحيوية لأمن المواطنين الإسرائيليين. كما سنسعى بمــوازاة ذلك- وبما قد يدعمه- لاغتنام الفــرص الناتجة عن التطورات الإقليمية ومحاور العمل الجديدة في الدول المعتدلة والمسؤولة في محيطنا».[٣]

يهدف نتنياهو من وراء نهجه إلى إبقاء تسوية القضية الفلسطينية معلقة حتى إشعار آخر.

وجاء الاتفاق الائتلافي بين الليكود و «البيت اليهودي» واشــيًا بهذه السياســة، حيث ينص أحد بنود الاتفاق على ضمان مساواة ميزانية «جامعة أريئيل» في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية بميزانيات الجامعات الإســرائيلية الأخرى. وينص بند آخر على زيادة الميزانيــات المخصصة لمســتوطني قطاع غــزة الذين تمّ نقل غالبيتهم إلى المســتوطنات فــي الضفة الفلســطينية المحتلة. وينص بند ثالث على تشــكيل «طاقم مهني» يعمل على تثبيت وشــرعنة كل المباني والأحياء الاســتيطانية التي أقيمت في الضفة (المقصود البؤر الاســتيطانية التي أقامها المســتوطنون وتعهدت حكومة أريئيل شــارون بتفكيكها). كما يقضــي الاتفــاق بتكليف وزارة الزراعة التــي تولاها وزير من «البيــت اليهودي» (أوري أريئيل) المسؤولية عن المشروع المسمى رسميًا «تنظيم التوطين في النقب» والمعروف باسم «مخطط برافر» بهدف تطبيقه، وهو يتضمن اقتلاع ٣٠ قرية عربية وتشــريد أهلها البالغ عددهم نحو ٤٠ ألف نســمة واســتكمال مصادرة ما بين ٨٠٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف دونم، فضلًا عن تكثيف «مشاريع الاستيطان العبري» في منطقة الجليل.

تم تعيين عضو الكنيست الحاخام إيلي بن دهان ممثلًا عن حزب «البيت اليهودي» نائبًا لوزير الدفاع الإسرائيلي وتفويضه المسؤولية الكاملة والحصرية عن كل ما يتعلق بـ«الإدارة المدنية» في الضفة الغربية.

وورد في الاتفاق أيضًا أن كتلتي الليكود و «البيت اليهودي» ستعملان على سن قانون يقيّد الجمعيات التي تتابع قضايا حقوق الإنســان ولا ســيما في المناطق المحتلة وتتلقى تمويلًا من الخارج بهدف كبح عملها.

وبموجب هذا الاتفاق تم تعيين عضو الكنيست الحاخام إيلي بن دهان ممثلًا عن حزب «البيت اليهودي» نائبًا لوزير الدفاع الإسرائيلي وتفويضه المسؤولية الكاملة والحصرية عن كل ما يتعلق بـ «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية.

مسؤولية رجل «البيت اليهودي» عن الإدارة المدنية، تعني أن إسرائيل تخطو نحو سياسة الأبارتهايد».

وتشــكّل «الإدارة المدنية» إحدى أذرع «وحدة تنســيق أعمال الحكومة (الإسرائيلية) في المناطــق (المحتلة)». وهي، وفقًا لتعريفها الرســمي، الذراع التي تدير شــتى جوانب الحياة المدنية (غير العســكرية ـ الأمنية) في المناطق التي احتلتها إسرائيل ولا تسري عليها أنظمة الإدارة والقضاء الإســرائيليين. ففي الأشــهر التي أعقبت «حرب سيناء» (العدوان الثلاثي عــام ١٩٥٦) فــي قطاع غزة، ثم «حرب الأيام الســتة» (حرب حزيــران ١٩٦٧) وحتى عام ١٩٨١، تم إخضاع المواطنين الفلســطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رســميًا وفعليًا، لســلطات الحكم العسكري الإسرائيلي. وفي تشرين الثاني ١٩٨١، قرر وزير الدفاع آنذاك، أريئيل شــارون، فصل «الإدارة المدنية» عن جهاز الحكم العســكري ونقلها إلى سلطة وزارة الدفاع وإخضاعها إلى مســؤوليته المباشرة، وقام بتعيين البروفسور مناحيم ميلسون رئيسا

لـ «الإدارة المدنية في يهودا والسـامرة». وكان هدف شـارون من هذه الخطوة، تيسير ودفع أجندته الاسـتيطانية، وفي مقدمها تسريع وتوسيع مصادرة الأراضي الفلسطينية، وإحكام السـيطرة الإسـرائيلية على مصادر المياه والموارد والبنى التحتية الأساسـية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلًا عن تسهيل البناء الاستيطاني وتعجيله وتكثيفه. وقد اعتبر محلل الشؤون الأمنية والاستخباراتية في صحيفة «معاريف» يوسي ميلمان تعيين بن دهان إشكاليًا للغاية، وكتب قائلًا إن «رجل البيت اليهودي سيكون مسؤولًا عن الإدارة المدنية، وهو ما يزيد القلق من أن القدس قد تخطو نحو سياسة الأبارتهايد»![٤]

ويمثل بن دهان الأوسـاط الدينية المتشددة واليمين الاستيطاني المتطرف ويحمل آراء عنصرية واضحة ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة. وقد عبر عن هذه الآراء والمواقف جهـارًا في أكثر من مرة، كان أبرزها ما قاله إبان إشـغاله منصبًا حكوميًا رسـميًا هو نائب وزير الأديان في الحكومة الإسـرائيلية السـابقة، في الفـاتح من آب ٢٠١٣، حيال استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. ففي مقابلة معه أجرتها إذاعة إسـرائيلية تدعى «راديوس»، قال بن دهان: «الفلسطينيون، في نظري، ليسوا آدميين، بل حيوانات آدمية»!! وأضاف في المقابلة ذاتها: «الشـعب الفلسطيني لم يُربّ على السلام... إنه لا يريد السـلام.. ماذا يعلّمونهم في مخيمـات الأطفال؟. عندنا يأخذون الأطفال إلى مراكز الألعاب. وماذا يوجد عندهم؟ أسلحة وتدريبات على الحرب»!

وكانت نتيجة الانتخابات المركزية الواضحة فوز نتنياهو بفترة أخرى كرئيس للحكومة.

ودارت هذه الانتخابات أساسًـا حول شـخصية نتنياهو، وحول السـؤال فيما إذا كان سيواصل عمله كرئيس للحكومة أو أنه سيستبدل من قبل مرشح المعارضة إسحق هيرتسوغ.

يجب هنا ذكر أن نتنياهو لم ينتخب في انتخابات مباشـرة كرئيس للحكومة، وانتخابه من جديد كان نتيجة لتركيبة الكنيسـت الـ ٢٠ التي تعكس نتائج الانتخابات، ولكن أيضًا نتيجة الديناميكا التي تميز تشكيل التحالفات في إسرائيل.

١.٢: الدلالات السياسية والحزبية لنتائج الانتخابات

هناك ميل لدى بعض المحللين الإسـرائيليين للتركيز على أن نتائج الانتخابات أظهرت أن كتلة اليمين – الحريديم لم تحظَ بأغلبية بل فقدت ٤ مقاعد في الكنيست الـ ٢٠. فهذه الكتلـة لهـا ٥٧ مقعدًا (الليكـود– ٣٠ و «البيت اليهودي» – ٨ و «إسـرائيل بيتنا» – ٦ وشـاس– ٧ ويهدوت هتوراة – ٦)، وذلك مقابل ٦١ مقعدًا في الكنيسـت السابق، وكتلة «الوسط اليسار– العرب» زادت بمقعدين وأصبح لها ٤٢ مقعدًا («المعسكر الصهيوني» – ٢٤ والقائمة المشـتركة– ١٣ وميرتس– ٥. الزيادة برزت كلها بمقعدين للقائمة المشتركة)،

وكتلة الوسط زادت هي أيضًا بمقعدين وأصبح لها ٢١ مقعدًا («يوجد مستقبل» – ١١ و«كلنا» – ١٠ مقاعد) وذلك مقابل ١٩ مقعدا كانت لـ «يوجد مستقبل» في الكنيست السابق.

في واقع الأمر، فإن التغيرات الأساسية التي طرأت على خارطة الكنيست حدثت جميعها داخل الكتل، فقد حظي الليكود بنصر كبير وزاد من قوته بعشرة مقاعد– أي ٥٠٪– الأمر الذي يعتبر إنجازًا كبيرًا من جميع النواحي، غير أن هذه الزيادة في قوة الليكود جاءت جميعها من داخل كتلة اليمين: ٥ مقاعد من «إسرائيل بيتنا» و٤ مقاعد من «البيت اليهودي» ومقعد واحد من يهدوت هتوراة (بالإضافة إلى ذلك فقدت شاس ٤ مقاعد).

بن دهان: «الفلسطينيون، في نظري، ليسوا آدميين، بل حيوانات آدمية!!

في كتلة الوسط اليسار– العرب توحد حزب العمل مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، وحزب كديما (كان له مقعدان في الكنيست السابق) اختفى، وهكذا بلغت (بعد أن أخذت مقعدًا واحدًا من ميرتس) تحت الاسم الجديد «المعسكر الصهيوني» الـ ٢٤ مقعدًا، وهو إنجاز لم تحظ بمثله منذ انتخابات ١٩٩٢.

تأسس في كتلة الوسط حزب جديد «كلنا» لموشيه كحلون تقاسم بالتساوي تقريبًا مع «يوجد مستقبل» الـ ٢١ مقعدًا التي حصل عليها حزبا الوسط الكبيران، وذلك مقابل ١٩ مقعدًا حصل عليها «يوجد مستقبل» وحده في الانتخابات السابقة.

من أبرز ما أثبتته نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ٢٠، أن حُكم اليمين يبدو الأكثر ترشيحا للرسوخ في إسرائيل، وأنه حتى في حال اختمار الأسباب الإسرائيلية المخصوصة لـ «التغيير» فسيكون ذلك في اتجاه حُكم الوسط الأقرب إلى اليمين.

قبل ذلك، لا بُد من أن نشير، أيضًا في معرض استحصال نتائج الانتخابات، إلى أن ما فعله رئيس الحكومة ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو كي يفوز بهذه الانتخابات تمثل بنقل حزبه من يمين الوسط إلى أقصى اليمين (المتطرّف)، سعيًا لكسب أصوات من الأحزاب التي تسوّق نفسها بأنها تقف إلى يمين الليكود.

حدثت التغيرات الأساسية التي طرأت على خارطة الكنيست جميعها داخل الكتل، فقد حظي الليكود بنصر كبير وزاد من قوته بعشرة مقاعد- أي ٥٠٪- الأمر الذي يعتبر إنجازاً كبيرًا من جميع النواحي.

وبذا ضرب نتنياهو أكثر من عصفور بحجر واحد:

- أولًا، ضمن لليكود مكانة الحزب الأكبر في الكنيست الجديد وضمن لنفسه أن يكون المرشح الواحد والوحيد لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة؛
- ثانيًا، تسبّب بحشر تلك الأحزاب اليمينية التي عادة ما كانت تزايد عليه في خانة «الليكود ب»؛
- ثالثًا، رمّم صورته التي تعرضت للتآكل كزعيم أوحد لليمين الإسرائيلي.[٥]

وبطبيعة الحال ثمة أسباب كثيرة تجعلنا نقول إن حُكم اليمين يبدو الأكثر قابلية للرسوخ منها سببان لهما وقع أكبر:

الأول، التغيـرات الديمغرافية الأخيرة التي طرأت على المجتمع اليهودي والتي تشـي بأن هنـاك ازديادًا مضطردًا في عـدد اليهود الحريديم والمتدينـين؛ نحو ١٠ بالمئة من السـكان في إسـرائيل من الحريديم (٢٥٪ في منتصف القرن الـ٢١)، و٣٥ بالمئة مـن المتدينين غير الحريـديم والمحافظين دينيًا، في مقابل نسـبة أقل من الثلث من العلمانيين ويتوقع لها أن تنخفض أكثر في العقود المقبلة.

الثاني، التحولات التي طرأت على الخطاب السياسـي الإسـرائيلي. وبخصوص الخطاب السياسـي سـبق أن قلنا في التقرير السـابق إن نتنياهو وأقطاب الليكود واليمين ركزوا على الشـأن الأمني في الحملة الانتخابية في مقابل تركيز «معسكر الوسط– اليسار» أكثر على الشأن الاجتماعي– الاقتصادي، وما حدث نتيجة لذلك أن الشأن السياسـي وفي صلبه الصراع الإسـرائيلي– الفلسـطيني الذي كان في الماضي يشـغل بهـذا القدر أو ذاك مكانًا رئيسًـا في المعركة الانتخابيـة، نُحي إلى هامش هذه الانتخابات أكثر فأكثر. وشـفت هذه التنحية أكثر شيء عن واقع وجود إجماع إسرائيلي واسع على أن احتمالات التوصل في الوقت الحالي إلى تسوية دائمة تضع حدًا للصراع منخفضة للغاية.

من أبرز ما أثبتته نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ٢٠، أن حُكم اليمين يبدو الأكثر ترشيحا للرسوخ في إسرائيل، وأنه حتى في حال اختمار الأسباب الإسرائيلية المخصوصة لـ«التغيير» فسيكون ذلك في اتجاه حُكم الوسط الأقرب إلى اليمين.

أكثر من ذلك، وعلى صعيد مضمون الخطاب السياسي نأت معظم الأحزاب الإسرائيلية بنفسها عن الحديث عن «السلام» وانزاحت نحو مواقف اليمين.

تمثل ما فعله رئيس الحكومة ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو كي يفوز بهذه الانتخابات بنقل حزبه من يمين الوسط إلى أقصى اليمين (المتطرّف).

وللتمثيل على ذلك يكفي أن نشير إلى أن زعيم «المعسكر الصهيوني» إسحق هيرتسوغ (رئيس حزب العمل) تبنى عددًا من لاءات نتنياهو، وفي مقدمها «لا لأي تسـوية سياسية تتضمن تقسيم القدس»، كما أن رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد أعلن أنه لن يؤيد تقسـيم القدس، وحرص رئيس حزب الوسـط الجديد «كلنا» موشيه كحلون على أن يؤكد انتماءه إلى «المعسـكر القومي»، وحتى رئيسـة حزب «ميرتس» زهافا غالئون قالت إنها نادمة على قرار مقاطعة منتجات المستوطنات في هضبة الجولان السورية المحتلة.

ثمـة ملف آخـر يجب التوقف عنده في هـذه الانتخابات، وهو الملـف المتعلق بمقاربة الأحزاب الإسرائيلية حيال المشكلات الاقتصادية– الاجتماعية.

ثمة أسباب كثيرة تجعلنا نقول إن حُكم اليمين يبدو الأكثر قابلية للرسوخ: التغيرات الديمغرافية الأخيرة، والتحولات التي طرأت على الخطاب السياسي الإسرائيلي.

بعد أن انتهت الانتخابات، بدأت تظهر تحليلات إسرائيلية تؤكد أنه خلال الأعوام الستة لولاية الحكومتين السـابقتين برئاسـة نتنياهو، لم يزدد الوضع الاقتصادي للإسرائيليين سـوءًا بل ثمة من يقول إنه تحسّـن قليلًا، فقد اختفى التضخم المالي، وتقلصت البطالة، وارتفع بمعدل واضح مسـتوى معيشـة العائلات حتى في الفئات العشرية الدنيا. وأنحى بعض هذه التحليلات باللائمة على أحزاب المعارضة بسبب تركيزها المغلوط على الموضوع الاقتصادي بمعزل عن السياسـي، مشيرًا إلى أنه بدلًا من الصراخ «الوضع سيء» كان

يمكن لهذه الأحزاب أن تقول للجمهور حقيقة فحواها: «صحيح أن الحال الآن جيدة لكم، لكن سياسة نتنياهو وخاصة حيال الفلسطينيين ستؤدي بالضرورة إلى نتائج ستكون الحال في ضوئها سيئة جدًا».[٦]

نأت معظم الأحزاب الإسرائيلية بنفسها عن الحديث عن «السلام» وانزاحت نحو مواقف اليمين

وكانت هناك تحليلات أخرى رأت أنه في الصراع بين معادلة «التخويف وإشاعة الذعر والكراهية» التي بثها نتنياهو وبين معادلة «الأمل بالتغيير» التي بثها هيرتسوغ كان النجاح من نصيب المعادلة الأولى. ويظهر أنه من فرط تكرار عنصر التخويف أصبح بعض أقطاب «اليسار» يدعون إلى أخذه بالاعتبار من منطلق أن ثمة ما يبرّره كما عبر عن ذلك الأديب الإسرائيلي الأكثر شهرة عاموس عوز قائلًا: «أريد انتقاد نفسي وعدد من أصدقائي في اليسار الحمائمي. هناك ملايين الإسرائيليين الذين ربما كانوا سيتنازلون عن المناطق (الفلسطينية) مقابل السلام، لكنهم لا يثقون بالعرب. هم لا يريدون الخروج كأغبياء، هم يخافون. يجب ألا نستخف بالخوف ونسخر منه، يمكن محاولة التخلص من الخوف. يمكن محاولة صده. وربما لن تضر باليسار الحمائمي المشاركة قليلًا في هذا الخوف. هناك ما يخيف. يجب عدم تحقير إنسان يخاف سواء أكان على حق أم لا. يجب مناقشة السلام مقابل الأرض ليس باستهزاء ولا بسخرية لكن كأناس يوازنون بين هذا الخطر وذاك».[٧]

كما عكست نتائج الانتخابات للكنيست ظاهرتين مهمتين في إسرائيل، هما «مثابرة» انزياح المجتمع اليهودي نحو اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي الداخلي.

ولقد تأدّى عن طغيان الموضوع الاقتصادي- الاجتماعي على أجندات الوسط- اليسار والموضوع الأمني على أجندة اليمين غياب موضوع الاحتلال، وأتى ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وعدم وجود تحديات أمنية مباشرة، سواء إقليمية مع انهيار جيوش دول الطوق أو انشغال هذه الجيوش بأمورها الأمنية الخاصة، أو محلية في ظل الهدوء المستتب في الضفة، والأهم في ظل صوغ أي مواجهة مع الفلسطينيين بلغة الأمن ونزعها عن سياق الاحتلال، بل واعتبارها دليلًا على عدم إمكان الحل مع الجانب الفلسطيني كما حدث بالضبط في الحرب الأخيرة على غزة التي جاءت على خلفية انسداد الأفق السياسي ومحاولات إسرائيل تثبيت مفهوم إدارة الصراع.

بعد أن انتهت الانتخابات بدأت تظهر تحليلات إسرائيلية تؤكد أنه خلال الأعوام الستة لولاية الحكومتين السابقتين برئاسة نتنياهو لم يزدد الوضع الاقتصادي للإسرائيليين سوءًا، بل ثمة من يقول إنه تحسّن قليلًا.

وبحسب إجمال صحيفة «هآرتس»، ثمة أسباب كثيرة لفشل «المعسكر الصهيوني» في الحلول محل حكومة نتنياهو، لكن أكثر هذه الأسباب تأثيرًا، مواصلة حزب العمل منذ عدة أعوام ممارسة سياسة النعامة القائمة على التهرب من الموضوع السياسي، وبصورة خاصة من المسألة الأساسية- استمرار الاحتلال. فلقد انتهجت رئيسة الحزب السابقة شيلي يحيموفيتش هذه السياسة في المعركة الانتخابية عام ٢٠١٣ وانتهت بفشلها، كما واصل

هيرتسوغ هذه السياسة في الانتخابات الأخيرة وفشل هو أيضًا. وفي الماضي فاز معسكر اليسار في الانتخابات تحديدًا لأنه تجرأ على تقديم خطة. ففي انتخابات ١٩٩٢ تعهد إسحق رابين بتنفيذ خطة الحكم الذاتي للمناطق المحتلة خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر وتسعة أشهر. وفي انتخابات ١٩٩٩ وعد إيهود باراك بالانسحاب من لبنان خلال عام. والاثنان فازا في الانتخابات. وحتى إيهود أولمرت طرح في انتخابات ٢٠٠٦ خطة الانطواء وفاز في الانتخابات. فماذا اقترح معسكر اليسار هذه المرة؟ باستثناء شعارات مثل «غلاء المعيشة» و«إضافة مساعدة ثالثة في مدارس الروضة» ودعم التعليم، لم يقدم «المعسكر الصهيوني» أي خطة سياسية حقيقية. ولا شك في أن خطابًا أجوف عن استئناف المفاوضات السياسية والتعهد بوقف البناء خارج الكتل الاستيطانية لا يشكل خطة لإنهاء الاحتلال.[٨]

كانت هناك تحليلات أخرى رأت أنه في الصراع بين معادلة «التخويف وإشاعة الذعر والكراهية» التي بثها نتنياهو وبين معادلة «الأمل بالتغيير» التي بثها هيرتسوغ، كان النجاح من نصيب المعادلة الأولى.

وهذا هو ما ألمح إليه المؤرخ والأستاذ الجامعي الإسرائيلي زئيف شترنهيل الذي قال إنه بذات القدر الذي خدمت فيه الأصالة وكلمة الحق السياسية نتنياهو وأوساط اليمين، كان هيرتسوغ ضحية الكذب والتزوير اللذين يرافقان حزب العمل منذ صعود الليكود إلى سدّة الحكم عام ١٩٧٧، فقرابة أربعين سنة وباستثناء قفزة درجة لحكومة رابين الثانية، تكرر القصة البائسة نفسها ولا أحد مستعد لأن يتعلم الدرس. وقبل عامين (في انتخابات ٢٠١٣) حفرت شيلي يحيموفيتش حفرة لحزبها، حين هجرت موضوع الاحتلال، وقفز هيرتسوغ هو الآخر إليها، كلاهما لم يفهما أنه في الصراع المتلاصق الذي يدور هنا يفضل الناس إعطاء ثقتهم لمن يتمسك بأيديولوجيته ويعرض طريقًا خلصًا به، وكيف يمكن إعطاء الثقة لزعيم يدعي عرض بديل، لكنه يتجاهل ضرورة تقسيم البلد وترسيم حدود دولية بين الشعبين؟. وبرأيه فإن المواطن يبحث عن الشجاعة، عن الزعامة والقول القاطع في هذه الحالة بأن المستوطنات جسم طفيلي يعيش على حساب المجتمع وعلى حساب تطوره وتقدّم أبنائه.[٩]

١.٣: سياسة الاستيطان

خلال هذه الأعوام السبعة ازداد عدد سكان إسرائيل اليهود بنسبة ١٣ بالمئة، وبوتيرة سنوية لا تتعدّى نسبتها ١,٨ بالمئة

مع أن زعماء المستوطنين يزعمون أن نتنياهو جمّد في السنوات الأخيرة مخططات بناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية من جراء ممارسة ضغوط دولية وخاصة أميركية عليه، وبموازاة ذلك يمتنع نتنياهو عن التعقيب على هذه المزاعم كي يوحي بأنها صحيحة، إلا إن المعطيات والإحصائيات الرسمية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تبيّن أنه خلال الأعوام السبعة من حكم نتنياهو (منذ العام ٢٠٠٩) ارتفع عدد سكان المستوطنات بنسبة ٥٥ بالمئة، وبوتيرة سنوية نسبتها ٦,٥ بالمئة، علمًا بأنه خلال هذه الأعوام السبعة ازداد عدد سكان إسرائيل اليهود بنسبة ١٣ بالمئة، وبوتيرة سنوية لا تتعدّى نسبتها ١,٨ بالمئة.

ورأت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن هذه الزيادة في عدد المستوطنين خلال ولاية

نتنياهو هي نتاج أعوام سبعة سمان للمشروع الاستيطاني، وأنها أنتجت واقعا ديمغرافيًا جديدًا تحولت فيه معادلة الدولتين للشعبين إلى معادلة غير قابلة للتطبيق.[١٠]

ووفقًا لتقرير حركة «السلام الآن» الذي قدّم تلخيصًا لنشاط الحكومة الإسرائيلية الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٥، بدأت الحكومة في ذلك العام بإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وتم إعداد أراض في المستوطنات لإقامة ٧٣٤ وحدة سكنية جديدة أخرى. ويكشف التقرير أن ٤٠ بالمئة من الوحدات السكنية التي شُرع بإقامتها كانت في مستوطنات تقع شرقي جدار الفصل أي خارج الكتل الاستيطانية، و٦٩ بالمئة منها في «مستوطنات معزولة» قالت الحركة إنه سيتعين على إسرائيل إخلاءها في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وقال التقرير إنه منذ عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، أقيمت ٧٦٨٣ وحدة سكنية في «المستوطنات المعزولة» لإسكان ٣٥ ألف مستوطن جديد فيها. وأضاف أنه في العام ٢٠١٤ بدأت الحكومة بإقامة ٣١٠٠ وحدة سكنية جديدة، وهو معطى مشابه تقريبًا لمعطيات البدء بإقامة وحدات سكنية في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣. ولفت التقرير إلى أن ثلاثة مخططات بناء صودق عليها في العام ٢٠١٥ كان هدفها شرعنة ثلاث بؤر استيطانية عشوائية هي إلمتان وسنسانا وشفوت راحيل وتحويلها إلى مستوطنات. وأكد التقرير أنه منذ العام ٢٠٠٩ تمت إقامة ٢٠ مستوطنة جديدة بواسطة شرعنة بؤر استيطانية.[١١]

تـأدّى عـن طـغـيـان الـمـوضـوع الاقـتـصـادي- الاجـتـمـاعـي على أجندات الوسط- اليسار والموضوع الأمني على أجندة اليمين غياب موضوع الاحتلال.

«هآرتس»: ثمة أسباب كثيرة لفشل «المعسكر الصهيوني»، أهمها مواصلة حزب العمل منذ عدة أعوام ممارسة سياسة النعامة القائمة على التهرب من الموضوع السياسي.

٢. الأجندة الداخلية لـ «اليمين الإسرائيلي الجديد»

شكّل تأليف حكومة يمينية- حريدية ضيقة نقطة انطلاق أخرى لفرض الأجندة الداخلية لـ«اليمين الإسرائيلي الجديد».

وقبل تسليط الضوء على هذه الأجندة، يجب أن نشير إلى أن استعمال مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد» تواتر كثيرًا خلال السنوات الأخيرة، بغية جملة أهداف منها إقامة حدّ فاصل بينه وبين «اليمين التنقيحي» التقليدي.

تقرير: منذ العام ٢٠٠٩ تمت إقامة ٢٠ مستوطنة جديدة بواسطة شرعنة بؤر استيطانية.

ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات شبه فاشية مثل «إم ترتسو» (إذا أردتم) و«عاد كان» (حتى هنا) وغيرهما.

وسبق أن أوردنا أبرز الوقائع المرتبطة بصعود هذا اليمين الجديد ضمن التقارير الإستراتيجية السنوية لمركز «مدار» منذ ٢٠١٠- ٢٠١١، وقد استشرفت في حينه إلى حدّ كبير ما هو حاصل الآن.

وأشـــير في هذه التقارير من ضمن أشياء أخرى، إلى أن هناك إجماعًا لدى المتابعين والمحللين السياســـيين علـــى أن اليمين الجديد كان يتطلع على المدى البعيد إلى ترســـيخ «واقع غير ديمقراطي» في إسرائيل، وإلى أنه نجح من أجل ذلك في أن يصرف نظر الرأي العام عن مســـائل مصيرية مثل الاحتلال و«عملية الســـلام»، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام منصبًا على مسائل أخرى مثل محاربة نشاط المنظمات اليسارية التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا وعلى المواطنين العرب.

وجرى إرفاق هذه التحليلات بملاحظتين:

الأولـــى، أن كثيرين من قادة اليمين الإســـرائيلي الجديد هم أشـــخاص هاجروا من دول الاتحاد الســـوفييتي السابق في تسعينيات القرن العشـــرين الفائت، وأن المتضرر الرئيس من ممارســـاتهم هو اليمين الـــذي ما زال ملتزمًا معادلة «إســـرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» (الإشكالية أصلًا)؛

الثانيـــة، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يقف في وجه هذا اليمين الجديد العنصري، وأنه في حال اســـتمراره في اتخاذ هذا الموقف فإن هذا اليمين سيلحق ضررًا فادحًا به هو أيضًا، لأن سيطرته على جدول الأعمال العام والخطاب السياسي أدت حتى الآن إلى حدوث أزمة كبيرة بين إسرائيل وبين «أصدقائها» في العالم، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والجاليات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية.

وأكد المحلل السياســـي شالوم يروشالمي (بحســـب ما ورد في «تقرير مدار» ٢٠١٢) أن هناك تقاســـمًا للأدوار بين عدد من الشـــخصيات الوزارية والبرلمانية التي تؤدي دورًا كبيرًا على صعيد دفع تنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة بشـــكل كامل وتحويل إســـرائيل إلى نوع من الدولـــة الديمقراطية اليهودية – الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي. ويتزعم هؤلاء رئيس الحكومة الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار الخطر المعادي للديمقراطية، لكنه يغير أحيانًا تكتيكه ويتراجع إلى الوراء ليعاود هجومه من جديد. وبرأي يروشالمي فإن إسرائيل «تسير في اتجاه نظام يبعدها عن الديمقراطية الغربية، ويحولها إلى دولة مختلفة حيث لن يكون هناك وجود لليسار العلماني ولا لحقوق الأقليات».

وفي ســـياق مقابلة صحافية مطوّلة أجراها يروشالمي مع عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، رئيس لجنة الكنيست (في دورة الكنيست الـ١٨) وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد هذا الأخير (من الحدّة) بملء الوضوح بأن غاية هذه الحملة التشـــريعية تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المســـتوى الإسرائيلي الداخلي.

يتألف اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات شبه فاشية مثل «إم ترتسو» (إذا أردتم) و«عاد كان» (حتى هنا) وغيرهما.

يتطلع اليمين الجديد على المدى البعيد إلى ترسيخ «واقع غير ديمقراطي» في إسرائيل

هذه الأهداف هي:

- أولاً، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛
- ثانيًا، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقير»؛
- ثالثًا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأسلسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية».

كثيرون من قادة اليمين الإسرائيلي الجديد هم أشخاص هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق في تسعينيات القرن العشرين الفائت.

وأشار المحلل السياسي غدعون ليفي (في نهاية عام ٢٠١١) إلى أن الهجوم المتعدد الأذرع الأهوج الذي يشنه اليمين الجديد في ذلك الوقت مُوجّه ضد كل من النساء والعرب واليساريين والعمال الأجانب والجمعيات والصحافة وجهاز القضاء، وكذلك ضد كل من يقف في طريق «الثورة الثقافية» التي يُراد إحداثها، وحذّر من أن كل شيء يوشك أن يتغيّر، بدءًا من الموسيقى التي يتم الاستماع إليها وانتهاء ببرامج التلفاز التي تتم مشاهدتها، مرورًا بحافلة الباص التي يجري السفر فيها والجنازة التي يشترك الناس فيها. وهذا في موازاة تغيّر الجيش الإسرائيلي، والتحولات الطارئة على جهاز المحاكم، وتعرّض مكانة المرأة إلى الرجم بالحجارة، ودفع العرب إلى ما وراء الجدار، ومهاجري العمل إلى معسكرات الاعتقال. وبكلمات أخرى فإن إسرائيل تنطوي بين أسلاك شائكة وأسوار كما لو أنها تقول ليذهب العالم كله إلى الجحيم.

وبرأي ليفي فإن ثمة أيادي كثيرة تقف وراء هذه «الثورة الثقافية»، لكنها لديها جميعها قاسم مشترك واحد هو الطموح إلى إسرائيل أخرى، غير غربية وغير منفتحة وغير حرة وغير علمانية. وهذه الأيدي هي: اليد القومية التي تسن القوانين المعادية للديمقراطية والفاشية الجديدة، واليد الحريدية التي تقوّض حرية الفرد ومساواة المرأة، واليد العنصرية التي تعمل على مجابهة غير اليهود، واليد الاستيطانية التي تعزّز قبضتها على ما يحدث داخل إسرائيل أيضًا، ويد خامسة تعبث بأجهزة التربية والثقافة والفنون.

زئيف شترنهيل: اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية.. والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست.

أمّا البروفسور زئيف شترنهيل (من الجامعة العبرية في القدس) فأكد (أيضًا في نهاية ٢٠١١) أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي وصفها بأنها تحظى بحكم ذاتي إقليمي (جغرافي)، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظّ المعربد في المناطق الفلسطينية كل يوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشارع الإسرائيلي، أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها. وأضاف: إن

تحويــل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وباسم هذا التيار يعمل وزيرا العدل والخارجية في إسرائيل، بدعم من جانب كل القيادة البرلمانية لليمين، عدا رئيس الكنيســت (الســابق). وشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.

كما نوّه في ســياق آخر بأن اليمين الإســرائيلي، العلماني والديني على حد ســواء، يتحدّى المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيهــا. وجوهر الثورة الدســتورية لليمين هو ضمان التفوّق المطلــق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وســيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوّق اليهود على غير اليهود. وشدّد على أنه لا يجوز الخطأ في نيات اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية في ذلك الوقت تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كليّ، وتخدم هدفًا واضحًا، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

ويمكن القول إن تطهّر الحكومة الإســرائيلية الحالية من أي حزب يتبع لتيار «الوسط–اليســار»، وما يُســمى في بعض الأدبيات الإســرائيلية التحالف الذي نشأ بين الليكود باعتباره حزب سلطة وبين الصهيونية الدينية والذي يغلب عليه البُعد الأيديولوجي، يدفعان نحو مبادرات تشريعية يمينية ذات طابع مطلق وأحيانًا شبه فاشية يقف في صلبها وسم أشــخاص ومنظمات، مصادرة كتب ومنع مؤسســات ثقافية، منع نشــاط المقاطعة ضد المســتوطنات، فرض الموقف القومي الديني المتطرف على جهاز التربية والتعليم، الضغط والتهديد ضد جهاز القضاء بما في ذلك المحكمة العليا. وكل هذا من أجل إسكات صوت الاحتجــاج والانتقــاد الداخلي. كما تُظهر حكومة اليمين في سياســتها الخارجية أيضا سلوكًا مماثلًا: التحريض ضد العالم بما في ذلك الولايات المتحدة والأمم المتحدة.[١٢]

٢.١: التشريعات والقوانين- أدوات لتعزيز اليمين

مع ازدياد قوة اليمين الإســرائيلي وشــعبويته في السنوات الأخيرة، تزداد أكثر فأكثر شكلية الديمقراطية وتنهار تدريجيًا مؤسسات دولة القانون.[١٣]

في واقع الأمر، بدأت هذه المبادرات التشريعية منذ عودة نتنياهو إلى الحكم في العام ٢٠٠٩.

وقــال تقرير جديــد لجمعية حقوق المواطن في إســرائيل إن دورتي الكنيســت الـ١٨

التي انتخبت في العام ٢٠٠٩ والكنيست الـ١٩ التي انتخبت في العام ٢٠١٣ «اتسمتا بمبادرات تشريعية كثيرة هدفها إضعاف الديمقراطية الإسرائيلية، وفي مقدمتها المساس بقيم حقوق الإنسان، مثل المساواة وحرية التعبير والاحتجاج والتنظيم، والمساس بمؤسسات الديمقراطية مثل السلطة القضائية والمؤسسة الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمساس بالفرد ومنظمات حقوق الإنسان».

وأشارت الجمعية إلى أنه في موازاة ذلك «تعززت محاولات المساس بالخطاب الديمقراطي وبحيز النشاط، بواسطة تهجمات كلامية وأحيانًا جسدية أيضًا ضد الأقلية في الكنيست. وعمليا فإن الثقافة السياسية تلقت مميزات عنف وكراهية وعنصرية، فيما الأغلبية لا تدافع عن الأقلية وإنما تستغل الديمقراطية من أجل فرض حكم الأغلبية، بدلًا من حماية الأقليات وحقوقها».

وأكدت الجمعية أن «الرياح التي تهب من جهة البرلمان الإسرائيلي ومنتخبي الجمهور تؤثر على الجمهور الإسرائيلي بصورة عميقة ومتواصلة».

ولفتت إلى نتيجة أخرى لهذا الوضع وهي عملية «فرض رقابة ذاتية مبالغ فيها من جانب مؤسسات وهيئات، تفرض قيودًا على نفسها مسبقًا تحسبًا من تهجمات ضدها. وهذه الرقابة الذاتية، سواء أكانت من جانب السلطة القضائية أم الصحافيين ووسائل الإعلام أم نشطاء اجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، تمس بحرية التعبير وبمبدأ المساواة وبمبدأ التوازنات والكوابح، وتقيد القدرة على الدفاع عن الأقليات».[١٤]

يدفع ما يُسمى في بعض الأدبيات الإسرائيلية التحالف الذي نشأ بين الليكود باعتباره حزب سلطة وبين الصهيونية الدينية والذي يغلب عليه البُعد الأيديولوجي، نحو مبادرات تشريعية يمينية ذات طابع مطلق.

وفيما يلي بعض القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طُرحت أو يجري الحديث عن طرحها على جدول أعمال الحكومة والكنيست:

- **٢.١.١ «مشروع قانون القومية»:**

كان «مشروع قانون القومية» أحد الأسباب التي أدت إلى حل حكومة نتنياهو السابقة بعد أن عارضه وانتقده، بسبب صيغته، حزب «يش عتيد (يوجد مستقبل)» ورئيسه يائير لبيد، وحزب «هتنوعا (الحركة)» ورئيسته تسيبي ليفني، برغم كونهما شريكين في تلك الحكومة.

وفي أعقاب ذلك تعهد نتنياهو بإعادة طرح «مشروع قانون القومية» ثانية في حال وصوله إلى رئاسة الحكومة. لكن خلال المفاوضات الائتلافية عشية تشكيل الحكومة الحالية لم يتوصل نتنياهو إلى صيغة متفق عليها لمشروع القانون هذا مع أحزاب «كولانو (كلنا)» وشاس و«يهدوت هتوراة» الشركاء في الحكومة الحالية.

ومع ذلك، قدم عضو الكنيست بيني بيغن من حزب الليكود مشروع «قانون أساس:

دولة إسـرائيل»، الذي اعتبر صيغة «مخففة» لـ«مشروع قانون القومية»، لكنه يستند إلى مشاريع لـ«قانون القومية» قُدمت في السنوات الماضية.

وتنص الصيغة الجديدة لمشـروع القانون على أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وتسـتند إلى أسـس الحرية، العدالة والسـلام على ضوء رؤية أنبياء إسرائيل، وتطبق المساواة في الحقوق لكافة مواطنيها».

وينص البند الثاني في مشروع القانون الجديد على أن «دولة إسرائيل هي ديمقراطية». ووفقًا لمشروع القانون فإن «النشيد الوطني، العلم وشعار دولة إسرائيل ستُحدد من خلال القانون»، وأنه كقانون أساس لا يمكن تعديله إلا في حال تأييد أغلبية مؤلفة من ٨٠ عضو كنيست، أي ثلثي النواب.

وكانت مشـاريع «قانون القومية» بصيغها السـابقة قد نصت على عدم وجود حق لأي شـعب باستثناء «الشـعب اليهودي» في تقرير المصير في البلاد، وجعلت مكانة الشريعة الدينية اليهودية فوق القانون المدني وأن يخضع هذا الأخير لها.

مـدّدت الحكومة الإسرائيلية المصغّرة في حزيران ٢٠١٥ سريان «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل»، الذي يمنع لم شمل عائلات فلسطينية.

- **٢.١.٢ « قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل»:**

مـدّدت الحكومة الإسـرائيلية المصغّرة فـي حزيران ٢٠١٥ سـريان «قانون المواطنة والدخول إلى إسـرائيل»، الذي يمنع لم شمل عائلات فلسطينية، أحد الزوجين فيها يحمل المواطنة الإسرائيلية بينما الآخر من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة. وسن الكنيست هـذا القانون لأول مرة في العام ٢٠٠٢، من خلال اسـتغلال انـدلاع الانتفاضة الثانية والزعم أن العديد من أبناء العائلات التي فيها أحد الوالدين من الضفة أو القطاع شاركوا أو كانـوا ضالعين في عمليات تفجيرية. ويتم تمديد سـريان هذا القانون كل عام، وجرى توسيعه ليشمل منع المواطنين العرب من الزواج من عرب مواطني دول أخرى.

- **٢.١.٣ «قانون الجمعيات»:**

صادق الكنيسـت (بالقراءة الأولى) يوم ٨ شباط ٢٠١٦ على مشروع القانون المعروف بـ«قانون الشفافية» الذي طرحته وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شاكيد («البيت اليهودي») ويلـزم جمعيـات تتلقى معظـم تمويلها مـن دول أو منظمات أجنبية بـأن تذكر ذلك في جميع تقاريرها ووثائقها الرسـمية. وأكد معارضو مشـروع القانون أنه يهدف أساسـاً إلى المسـاس بجمعيات يسارية تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ولا سيما في المناطق المحتلة. وكانت «اللجنة الوزارية لشـؤون سـن القوانين» (برئاسة شاكيد نفسها) أقرّت مشـروع القانون يوم ٢٧ كانـون الأول ٢٠١٥، وذلك بإجماع أعضائها الوزراء الـ

١٢ كلهم، بينما لم يكن حاضرا في الجلسة إياها سوى اثنين منهم فقط: أييلت شاكيد (رئيسة اللجنة) وزئيف إلكين (الليكود). أما الوزراء العشرة الآخرون أعضاء اللجنة، فقد صوتوا مؤيدين مشروع القانون، من دون إجراء أي نقاش أو بحث حوله.

- **٤ .١ .٢ «قانون الشفافية»:**

هذا يشكل تعديلا لـ«قانون الجمعيات» (القائم في إسرائيل منذ العام ١٩٨٠) ويرمي إلى فرض جملة من «الواجبات» التقييدية على جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي يعتمد الجزء الأكبر من مصادر تمويلها على «كيانات سياسية أجنبية» (أي: دول أجنبية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، صناديق حكومية وما شابه ـ طبقا للتعريف الوارد في «قانون الجمعيات»). ومن بين «الواجبات» التقييدية هذه التي يفرضها مشروع القانون الجديد على هذه الجمعيات، بشكل خاص، ضرورة التصريح عن مصادر تمويلها الأجنبية هذه «في أي منشور عام»، بالإضافة إلى إلزام أي مندوب أو ممثل عن هذه الجمعيات أو المنظمات (التي تشكل التبرعات من دول أجنبية مصدرا أساسيا لتمويلها) بتعليق «بطاقة تعريف» خاصة على صدره لدى تواجده في الكنيست بحيث تشمل هذه البطاقة «اسم الجمعية واسم الشخص المندوب عنها»، وهو البند الذي أعطى مشروع القانون الجديد هذا اسمه المتداول، إعلاميا وجماهيريا: «قانون وسم الجمعيات اليسارية»!

وفي معرض دفاعها عن مشروع القانون الجديد، حاولت الوزيرة شاكيد نفي أن يكون هذا المسعى يستهدف «جمعيات ومنظمات يسارية» فقالت إنه (مشروع القانون) «لا يتحدث عن آراء سياسية أو عن يمين ويسار»!! وإن وزارتها (وزارة العدل) تدعم مشروع القانون لأنه «لا يمسّ بأي حق أساس، لا بحرية التعبير ولا بحق الانتظام»!! لكنها سرعان ما اعترفت، في المقابلة ذاتها (مع موقع «والا» الإسرائيلي، يوم ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥، غداة إقرار مشروع القانون في اللجنة الوزارية) بأن مشروع القانون يستهدف، بشكل أساس، مجموعة واسعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية واليسارية المختلفة التي تنشط في داخل إسرائيل دفاعا عن حقوق الإنسان، وخاصة الإنسان الفلسطيني، وذلك حين ذكّرت شاكيد بأن «دولة إسرائيل قررت عدم التعاون مع هيئات تحقيق دولية شكلتها الأمم المتحدة، لكن بعض الجمعيات المموَّلة من جانب جهات أجنبية تعاونت مع هيئات التحقيق تلك»! وهو الموقف نفسه الذي كانت عبرت عنه شاكيد قبل توليها منصب وزيرة العدل، إذ سمّت بعض تلك المنظمات والجمعيات، بصورة صريحة ومباشرة، حين قالت: «لقد رأينا، مثلا، كيف أن تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الذي اتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وبالمسّ المتعمد بالمواطنين المدنيين خلال عملية الجرف الصامد (العدوان

الأخير على قطاع غزة، بين ٨ تموز ٢٠١٤ و٢٦ آب ٢٠١٤) كان يستند، بصورة كبيرة وأساسية، على شهادات جمعتها ونشرتها منظمات إسرائيلية مثل «بتسيلم»، «لنكسر الصمت» و«عدالة» وغيرها»!

وخصصت صحيفة «هآرتس» افتتاحية عددها الصادر في ٢٦ حزيران ٢٠١٥ لسلسلة القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طُرحت على جدول أعمال دورة الكنيست الحالية.

ومما قالته الصحيفة: يتبيّن أن الكنيست الحالي هو الأكثر عنصرية في تاريخ السلطة التشريعية. كما أنه جلف ومتوسط الكفاءة، ويقترف فضيحة تلو فضيحة، وأعضاء الكنيست يتنافسون فيما بينهم حول من سيأخذ هذا البرلمان إلى الدرك الأسفل.

٢.٢ انشغال اليمين الإسرائيلي الجديد بقضايا المجتمع والثقافة

يستند «قانون الجمعيات» على معطيات قامت بجمعها منظمة «إم ترتسو» (إذا أردتم) اليمينية وتبين منها – بحسب ما تدعي – أن «حكومات أجنبية كانت ضالعة في تمويل منظمات إسرائيلية انخرطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولات لتقديم ضباط في الجيش الإسرائيلي إلى محاكمات دولية، وفي الدعوة إلى فرض المقاطعة على إسرائيل، وفي إيجاد حالة من نزع الشرعية عن دولة إسرائيل»![١٥]

أصدرت «إم ترتسو» في نهاية عام ٢٠١٥ كراسة بعنوان «تقرير المدسوسون - ٢٠١٥» وفيلما قصيراً هاجمت فيهما المنظمات الحقوقية في إسرائيل.

وأصدرت «إم ترتسو» في نهاية عام ٢٠١٥ كراسة بعنوان «تقرير المدسوسون – ٢٠١٥» وفيلما قصيرا هاجمت فيهما المنظمات الحقوقية في إسرائيل وكشفت فيه عن مبالغ تلقتها هذه المنظمات من حكومات وصناديق أجنبية منذ العام ٢٠١٢، ومن «الصندوق الجديد لإسرائيل» منذ العام ٢٠٠٨، و «أموال فلسطينية تم التعهد بدفعها» منذ العام ٢٠١٤.

وقالت «إم ترتسو» في تقريرها إن «مدسوسون» بحث جديد يدرس ويلخص نشاط ٢٠ منظمة إسرائيلية تعتبر في المجتمع منظمات يسارية أو منظمات حقوق إنسان وفق المعطيات المتوفرة حتى العام ٢٠١٥. ويظهر هذا التقرير أن الحديث لا يدور حول هذا ولا ذاك، وإنما حول منظمات مدسوسين».

واعتبرت أن «منظمات الدعاية السياسية تنشط من الداخل بتمويل واسع النطاق من دول أجنبية، ضد المجتمع الإسرائيلي، وضد جنود الجيش الإسرائيلي، وضد قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها في الحرب ضد الإرهاب. والمشترك بين الغالبية العظمى لمنظمات المدسوسين الذي جرى التدقيق فيها، عدا التمويل الأجنبي الذي يُضخ إليها من دول أوروبا، هو ميزانياتها التي توفرها لها المنظمة الأميركية الصندوق الجديد لإسرائيل».

وتابعت أن «قسما من المنظمات تلقى مئات آلاف الدولارات حتى من صناديق فلسطينية. ومن بين منظمات المدسوسين العشرين التي جرى التدقيق فيها، [١٥] مدعومة من المنظمة

الأميركية «الصندوق الجديد لإسـرائيل»، دافعت قضائيا عن مخربين أو عائلات مخربين وبعضهم هاجموا يهودا في موجة الإرهاب الجديدة. وفي دولة اليهود عام ٢٠١٥ بالإمكان أداء الخدمة الوطنية في منظمات المدسوسين التي تدافع عن مخربين، وتقدم دعاوى ضد جنود أو تشوه صورة إسرائيل في الأمم المتحدة بادعاء أنها دولة أبارتهايد».

ويتحـدث التقرير عـن منظمات مثل «جمعية حقوق المواطن في إسـرائيل» و«رابطة أطباء مـن أجل حقوق الإنسـان» و«حاخامون من أجل حقوق الإنسـان» و«اللجنـة ضد التعذيب» و«هموكيد– المركز لحماية الفرد» و«بتسـيلم»، ومركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسـطينية في إسرائيل ومنظمة «لنكسر الصمت».

وخلص التقرير إلى أنه «إذا أرادت دولة إسرائيل الاستمرار في الوجود كدولة مستقلة، يهوديـة وديمقراطية، لا خيار أمامها سـوى حل منظمات الدعاية هذه التي تنشـط من داخلهـا بتمويل أجنبي. وعلى دولة إسـرائيل فك ارتباط هذه المنظمـات مع «الصندوق الجديد لإسرائيل»».[١٦]

تقرير يميني : «إذا أرادت دولة إسرائيل الاستمرار في الوجود كدولة مستقلة، يهودية وديمقراطية، لا خيار أمامها سوى حل منظمات الدعاية هذه التي تنشط من داخلها بتمويل أجنبي. وعلى دولة إسرائيل فك ارتباط هذه المنظمات مع «الصندوق الجديد لإسرائيل».

وبعد هذه الحملة أعلنت «إم ترتسو» أنها بصدد إطلاق حملة جديدة بعنوان «المدسوسون في الثقافة» تسـتهدف فيها أبرز الأدباء والممثلين والمغنين الإسـرائيليين الذين لهم علاقة مع منظمات «بتسـيلم» و«يش دين» و «لنكسر الصمت». وبرر المدير العام لـ «إم ترتسو» الحملة ضد المثقفين بحجة أن الأخيرين ينتقدون حكومة بنيامين نتنياهو.

واسـتخدمت حركة يمينية أخرى هي «عاد كان» (حتى هنا) كلمة «مدسوسـون» بمفهوم عكسـي، وأعلنت أنها دسّـت نشـطاء لها داخل منظمات، بينها «لنكسر الصمت». وكشفت هذه الحركة عن نشـاطها من خلال برنامج التحقيقات «عوفدا» فـي القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي. وتمكنت «عاد كان» وفقا لهذا البرنامج التلفزيوني، من توثيق قيام سمسار أراض فلسطيني من منطقة جنوب جبل الخليل، بالتوجه إلى الناشط اليساري الإسرائيلي عزرا ناوي من دون معرفة نشـاطه وطرح عليه بيع أراض للمسـتوطنين. وأبلغ ناوي جهات في السلطة الفلسطينية بنشاط هذا السمسار، وبعد أيام قليلة تم العثور على السمسار ميتا في فراشه.

وفورا قامت الشـرطة الإسرائيلية باعتقال ناوي في مطار بن غوريون بينما كان يعتزم السفر إلى خارج البلاد، بشبهة «التسبب بموت مواطن فلسطيني أراد بيع بيوت لليهود». واعتقل في إطار هذه القضية ناشط إسرائيل آخر ومواطن فلسطيني يعمل محققا ميدانيا في منظمة «بتسـيلم». واتهمت الشرطة الإسرائيلية الثلاثة «بالاتصال مع عميل أجنبي»، في إشـارة إلى أجهزة الأمن الفلسطينية. وبينت هذه القضية التعاون بين حركات اليمين وأجهزة الأمن ووسائل إعلام في إسرائيل.

تجدر الإشـارة إلى أن «إم ترتسـو» تأسست عام ٢٠٠٦ واتسـع نشاطها بعد عودة

نتنياهو إلى الحكم عام ٢٠٠٩، ومنذ ذلك الوقت تشـكل جزءًا من جهود اليمين للسـيطرة على الحيّز العام الإسرائيلي وتعريف الصهيونية من جديد بما يتلاءم مع التصوّر اليميني لدور الصهيونية في المرحلة الحالية، وهذا الأمر يحتاج برأيها إلى إعادة امتلاك الصهيونية مـن جديد واحتكارها ضمن المفهوم اليميني الاسـتيطاني الجديد. وركزت «إم ترتسـو» عملها منذ تأسيسـها على الحيز الأكاديمي، وشكل العمل في الجامعات وأمام الجامعات مركز النشـاطات التي تقوم بها، ثم توسـع عملها ليشمل أيضا تصديها لـ «حملات نزع الشرعية عن إسرائيل» في الداخل والخارج، كما تتصورها الحركة. وتمارس الحركة نوعا من الشـرطية المعرفية على المحاضرين الإسـرائيليين تصل إلى درجة مراجعة مضامين المسـاقات التـي تدرس في الجامعات والأدبيات النظرية المسـتعملة فيها. ووسـعت من مفهومها لنزع الشـرعية بشـكل كبير، فحتى أنماط النقد الذي يوجهه إسـرائيليون إلى السياسات الإسرائيلية أصبح يعتبر في عرف الحركة «نزعا للشرعية عن إسرائيل».[١٧]

وركزت «إم ترتسـو» عملها على ملاحقة التوجهات التي أسـمتها ما بعد صهيونية أو لا صهيونية في الجامعات الإسـرائيلية، وفي إطار هذا النشـاط أصـدرت تقريرا حول التوجهات ما بعد الصهيونية في كليات العلوم السياسـية في الجامعات. ويجري تعريف التوجهات اللاصهيونية عموما وفي الجامعات خصوصا من خلال النقاط التالية:

١. إلغاء الهوية اليهودية للدولة؛
٢. إلغاء قانون العودة؛
٣. إلغاء رموز الدولة؛
٤. القول بعدم إمكان الدمج بين يهودية الدولة وديمقراطيتها؛
٥. موافقة جزئية أو كاملة على حق العودة الفلسطيني؛
٦. طرح تصور بديل (للدولة اليهودية)، مثل دولة كل مواطنيها أو كل قومياتها؛
٧. تعريف الصهيونية بأنها مشروع كولونيالي.

ويشكل نشاط «إم ترتسو» جزءًا من نشاط أعّم تقوم به منظمات ومراكز أبحاث يمينية يهدف من ضمن أمور أخرى إلى إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية الصهيونية بحيث تشمل التيار التنقيحي الذي حاول دافيد بن غوريون بشكل حثيث إقصاءه عن المعبد الصهيوني، كمـا أنـه جزء من عملية إعادة تعريف الصهيونية من جديـد لتقترب أكثر إلى اليمين بما يحمل من أيديولوجية وذاكرة.[١٨]

كما أن هذا النشـاط يشي بأن اليمين الإسـرائيلي الجديد تبنى مسارًا يقترن فيه فكره المسـكون بالسـيطرة على الأرض وبالتركيز على قضايا الدفاع والأمن مع الانشـغال في قضايا تتعلق بالمجتمع والثقافة.

ويتوازى كل هذا مع انقضاض وزيرة الثقافة والرياضة الإسـرائيلية الحالية ميري ريغف، أكثر من سـابقتها ليمـور ليفنات، على المؤسسـات الثقافية المختلفة التي تنظم نشـاطات وفعاليات فنية أو ثقافية لا تتماثل مع مواقفها وآرائها السياسـية أو التي تحاول أن تنشـط، ثقافيـا، خارج ما تعتبره الوزيـرة «إجماعا قوميا» مُلزما للجميع! وكذلك مع مسـاعي وزير التربية والتعليم الإسـرائيلي نفتالي بينيت إلى زيـادة البرامج التعليمية والتثقيفية التي تعزز الهوية اليهودية في جهاز التعليم والجيش، إلى جانب تزايد انخراط أنصار التيار الصهيوني – الديني في مركز صناعة القرار في الحكومة والجيش.

ومثلما نوهنا في سياق التقرير السابق، تشهد إسرائيل منذ العام ٢٠١٠ جدلاً حول طبيعة النظام الناشـئ فيها ولا سـيما في ضوء الهجمة الممأسسة والممنهجة على المواطنين العرب، ومشاريع القوانين العنصرية التي تتغطى بـ «المصلحة القومية».

كمـا نوهنا بتوالي الاجتهادات الإسـرائيلية في هذا الشـأن ارتباطاً بالمسـتجدات التي شهدها عام ٢٠١٤. وللتمثيل عليها أشرنا إلى اجتهادين منها:

الأول يؤكد أن وقائع الحرب الإسـرائيلية على غزة (صيف ٢٠١٤) أثبتت أن «المعسكر ما بعد الديمقراطي» هو في الوقت الحالي أقوى معسـكر سياسي في إسرائيل، ومن المتوقع أن يزداد قوة في المسـتقبل أيضاً.[١٩] وهو معسكر مكوّن أساسـاً من التيار الديني الصهيوني والمتزمّت، ومن أنصار الاستبداد الذين يرون حقوق المواطن مضايقة والعنصرية قيمة مباركة.

ويمكن أن نضيف أن واقع إسـرائيل قبل سـيطرة هذا المعسـكر على كل مناحي الحياة السياسية فيها لم يكن أكثر ديمقراطية في ظل نظامها الديمقراطي الشكلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع الحالي أمسى أقل ديمقراطية حتى مما كان قبلًا.

وهو واقع يقترن أيضاً ببروز الكثير من سـمات نظام الحكم الفاشـي على غرار ما يلي: نزعة قومية متطرفة؛ استهتار بقيمة حقوق الإنسان؛ تحديد أعداء داخليين وأكباش فداء؛ نزعة عسكرة طاغية؛ وسائل إعلام مجنّدة ومهيمن عليها وامتثالية؛ هوس أمن الدولة؛ علاقة رؤوس الأموال بالسلطة؛ إضعاف المنظمات العمالية؛ قمع الحريات الأكاديمية؛ فقدان الثقة بسلطات الحكم وازدياد التعلّق بالزعيم الأوحد.

ولم ينشأ هذا الواقع بين عشية وضحاها، إنما هو «ثمرة» انقلاب عمل اليمين الإسرائيلي الأيديولوجـي علـى الدفع به قدماً منذ عودة حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو إلى سـدّة الحكم عام ٢٠٠٩. وتم إنجاز المراحل الأخطر منه في نهاية العام ٢٠١٠.

وجرى تحديد غاية هذا الانقلاب، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار الإسرائيلي من أن تعرب عن آراء مغايرة، وهذا المنع تم بداية على المسـتوى العام ومن ثم انتقل إلى المستوى التشريعي.

ولعــل أكثر ما ســعى اليمين في إســرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشــأن السياســة المطلوبة إزاء حل الصراع مع الفلســطينيين، والتجنّد العام من حول سياســة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

وتثبــت وقائع كثيرة أن عملية ســيطرة اليمين جرى تكريســها مــن الأعلى من طرف الكنيســت والحكومة والمؤسسة العسكرية والاســتخباراتية، وكذلك من الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتســو» التي تشــكل تنظيماً فوقياً للحركات اليمينيــة، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شــاليم» و «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، ومراكز دعاية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»، وصحف في مقدمها صحيفة «يســرائيل هيوم» المجانية المقربّة من رئيس نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين.

أمّا الاجتهاد الثاني فيشــير إلى أن التغيرات الديمغرافية التي شــهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة –وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشدّدة دينياً) والدينية– أدت وتؤدي إلى تغيرات سياسية.[٢٠]

لعل أكثر ما سعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حل الصراع مع الفلسطينيين، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

ولم تتوقف هذه الاجتهادات خلال العام ٢٠١٥. ونشير هنا إلى ثلاثة منها:

١- يــوم ٢٠١٦/١/١٣ ألغت محكمــة حزب الليكود الانتخابات الداخلية لرئاســة هذا الحزب التي كان مقررًا إجراؤها يوم ٢٣ شــباط ٢٠١٦. وقرر أعضاء هذه المحكمة بالإجماع أن رئيــس الحكومة نتنياهو هو الرئيس المنتخب للحزب وســيبقى كذلك. وجاء قرار محكمة الليكود في إثر عدم وجود أي مرشح منافس لنتنياهو على رئاسة الحزب. وأشير في قرار المحكمة إلى أن دستور الليكود ينص على أنه في حال عدم وجود أكثر من مرشح لرئاسة الحزب فلا حاجة لإجراء انتخابات داخلية.

قبل هذا القرار، قررت لجنة الانتخابات المركزية في الليكود أن تُجرى هذه الانتخابات من خلال بطاقتين: الأولى لنتنياهو، والثانية بيضاء، أي حتى ليس بطاقة «ضد» كي لا يُتاح لأحد أن يقول «لا» ضد الزعيم القائم الوحيد.

أحــد المحللين الإســرائيليين ســكّ في توصيف هــذا الذي حدث مصلــح «النظام الديمكتاتوري»، وأشار إلى أن الدكتاتوريات لا تقوم في المعتاد بين عشية وضحاها. وبشــكل عام تكون هذه مسيرة زاحفة، تتقدّم بسرعة متغيرة على مدى فترة إلى أن تصل في مرحلة معينة، من دون أي إعلانات وطقوس، إلى النُضج.

وتابــع يقــول: «بعض منا لا ينتبه، بعض آخر لن يولــي أهمية، آخرون يعتقدون أن لا مفر، وكثيرون ســيكونون ببساطة لا مبالين. ويخيل لي أننا في ذروة مثل هكذا مسيرة

ويحتمل جدًا أن نكون اجتزنا نقطة اللاعودة. نحن في مرحلة حتى الظاهري بات زائدًا فيها. والمرحلة التالية ستكون انتخاب نتنياهو زعيمًا لليكود على مدى كل أيام حياته، وبعد ذلك القول إنه يقرر خليفته (ابنه يائير مثلًا). ونحن غير بعيدين عن هناك».[٢١]

وخلال السنوات الفائتة، ركزت تحليلات قليلة على ظاهرة وجود ديكتاتوريات داخل الأحزاب الإسرائيلية، كما انعكس الأمر لدى تشكيل القوائم للانتخابات العامة، أو لدى إقامة التحالفات. ويصح هذا على نتنياهو كما تبيّن بوضوح حينما فرض على الليكود قراره الشخصي بشأن توحيد الحزب مع حزب «إسرائيل بيتنا». وقد وعد من غير أن يعرض اتفاق الوحدة على أعضاء حزبه أفيغدور ليبرمان بالمحل الثاني في القائمة الموحدة، وخصص لتابعي هذا الأخير أماكن واقعية في قائمة الحزب للكنيست الـ١٩.

ويحكم ليبرمان نفسه حزبه حكمًا من دون أي ضوابط، فقد شكل وحده قائمة الكنيست، وقرر ماذا سيكون البرنامج الحزبي، ومن سيتولون الوزارة، ومن سيكونون أعضاء كنيست عاديين.

ويسلك يائير لبيد أيضًا هذا السلوك. فهو منذ أن أنشأ حزبه «يش عتيد (يوجد مستقبل)» يقرر وحده ما يحدث فيه، ولن يتغير هذا النهج كما يقول. وفي حزب شاس كان الحاكم المطلق زعيمه الروحي الراحل الحاخام عوفاديا يوسيف، والآن خليفته. وإيهود باراك (هل تذكرونه؟) كان الحاكم الفرد في حزب «عتسماؤوت»، وعندما اعتزل الحياة السياسية اختفى هذا الحزب من الخريطة السياسية كليًا. ومع أن الوضع في حزبي العمل وميرتس يبدو أفضل في الظاهر، نظرًا إلى إجراء انتخابات تمهيدية فيهما، إلا إن رئيسي الحزبين ينتهجان طريقًا شبيهًا.

أحد المحللين الإسرائيليين سلّك في توصيف هذا الذي حدث مصلح «النظام الديمكتاتوري»، وأشار إلى أن الدكتاتوريات لا تقوم في المعتاد بين عشية وضحاها. وبشكل عام تكون هذه مسيرة زاحفة.

٢- في أعقاب اتخاذ لجنة آداب السلوك في الكنيست يوم ٢٠١٦/٢/٨ قرارًا يقضي بإقصاء أعضاء الكنيست الثلاثة من حزب التجمع الوطني الديمقراطي جمال زحالقة وحنين الزعبي وباسل غطاس بصورة مؤقتة من جلسات الكنيست ولجانه، بسبب الاجتماع الذي عقده أعضاء الكنيست هؤلاء مع عائلات فلسطينيين في القدس الشرقية جرى خلاله التداول حول السبل الكفيلة بتحرير جثامين أبنائهم الذين قتلوا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية أثناء ارتكابهم عمليات ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين وقامت إسرائيل باحتجازها، رأى محرّر الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس» أن إسرائيل قفزت درجة نحو ما أسماه «النظام اليهودقراطي» ذي النزعة التطهيرية.[٢٢]

٣- يعتقد الباحث وأستاذ الجغرافيا السياسية والقانونية أورن يفتحئيل أن تحليل

الوضع الجيو- سياســي الناشــئ في الضفة الغربية سيُظهر أن «الاحتلال لم يعد منذ زمن احتلالاً»، فلم يتم حســمه ولا إلغاؤه، بل تطوّر إلى المرحلة التالية: «سيطرة كولونياليــة مدنية ومعها عملية أبارتهايد زاحفة باتجاه جميع الأماكن الموجودة تحت سيطرة إسرائيل بين البحر والنهر». وبرأيه على اليسار الإسرائيلي الذي يحارب هذا الوضع أن يتأقلم مع تغيير الواقع وأن يتبنى مفاهيم جديدة: لا مزيد من «الاحتلال» الذي هو غير قائم وبحدّ ذاته يمكن أن يكون قانونياً، وإنما «أبارتهايد» يتشكل أمام الأنظار وهو جريمة دولية خطرة.[٢٣]

٣ - معسكر «الوسط- اليسار» لا يظهر كبديل جدي

صــادق مؤتمر حزب العمل الذي عُقد يوم ٧ شــباط ٢٠١٦ بالإجماع على خطة أطلق عليها اســم «خطة الانفصال عن الفلسطينيين» ســبق أن طرحها رئيس الحزب وتحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة في الكنيست الإسرائيلي إسحق هيرتسوغ، وتشمل انفصالاً أحاديّ الجانب عن مناطق في الضفة الغربية.

منذ أن طرح هيرتسوغ هذه الخطة في مؤتمر «معهد أبحاث الأمن القومي» الذي عقد في النصف الثاني من شهر كانون الثاني ٢٠١٦، لا ينفك يؤكد أن الهدف الرئيس منها هو «الحفاظ على أغلبية يهودية في دولة إسرائيل» و«تعزيز الأمن»

ومنــذ أن طرح هيرتســوغ هذه الخطة في مؤتمر «معهد أبحــاث الأمن القومي» الذي عقد في النصف الثاني من شــهر كانون الثاني ٢٠١٦، لا ينفك يؤكد أن الهدف الرئيس منهــا هــو «الحفاظ على أغلبية يهودية في دولة إســرائيل» و«تعزيز الأمن»، وأن طرحها يأتي في ضوء أنه من المستحيل في الوقت الحالي التقدّم نحو تطبيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لكون رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مكبلين بأيدي جهات متطرفة.

وكرّر تأكيده هذا أمام كبار المسؤولين في فرنسا وفي مقدمهم الرئيس فرانسوا هولاند، وذلك عشــية إعلان وزير الخارجية الفرنســية لوران فابيوس أن فرنســا ستعترف بدولة فلسطينية في حال إخفاق جهود تزمع القيام بها لمحاولة إنهاء الجمود المسيطر على عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

كان البرنامج السياسي لحزب العمل ينص على تأييد حل الدولتين. وبمصادقة الحزب على هذه الخطة يكون «العمل» قد غيّر موقفه السياسي.

وكان حزب العمل طرح في نهاية تموز ٢٠١٥ صيغة سياســية جديدة تشف عن تحوّل في موقف الحزب في ما يتعلق بالاتفاق المســتقبلي مع الفلسطينيين. وأكدت هذه الصيغة أن القــدس لن تقسّــم أبداً، وتبنت مطلب عدم طرد أي يهــودي يهودياً آخر من منزله إذا «كان يســكنه بإذن قانوني وموافقة من قبل الدولة» والذي برز بعد «خطة الانفصال» التي شملت إخلاء مستوطنات قطاع غزة (٢٠٠٥).

ورأت أوساط مقربة من نتنياهو أن هذه الصيغة من شأنها أن تؤدي إلى «وجود تقارب بين التيار المركزي المعتدل في الليكود الذي يؤيد لفظياً حل الدولتين لشعبين، ونواة حزب العمل التي لم تعد تنظر إلى المستوطنات بوصفها عائقاً في وجه السلام بل عنصراً يجب دمجه في أي اتفاق».[٢٤]

كان البرنامج السياسي لحزب العمل ينص على تأييد حل الدولتين. وبمصادقة الحزب على هذه الخطة يكون «العمل» قد غيّر موقفه السياسي.

ويشي هذا التحوّل ببنية خريطة إسرائيل الحزبية في الوقت الراهن.

ونُشر العام الفائت «استطلاع مركز مولاد السنوي» للعام ٢٠١٥، الذي أجراه مركز «مولاد ـ لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» عقب الانتخابات الأخيرة للكنيست. وبحسب معدي الاستطلاع أظهرت النتائج «صورة غير عادية ومثيرة» فيما يتعلق بتحليل هذه البنية تتمثل، أسلسًا، في أن نتنياهو بالرغم من أنه مني بفشل ذريع ومطبق في مختلف المجالات تقريبا، فإنه فاز في الانتخابات وتغلب على منافسه الأساس هيرتسوغ (زعيم «المعسكر الصهيوني») بفارق كبير.

وترجع نتائج الاستطلاع ذلك إلى فشل معسكر الوسط ـ اليسار الإسرائيلي التام في عرض رؤية سياسية ـ أمنية مستقلة، متجددة وواضحة أمام الجمهور الواسع. في المقابل، يبين الاستطلاع أن معسكر اليمين حقق نجاحا ملحوظا في نقل وإيصال رسائله السياسية ـ الأمنية إلى الجمهور حتى بدت هذه الرسائل صادقة وموثوقا بها «حتى بين معارضي نتنياهو الأشداء»!

ومن بين النتائج الأخرى التي توضح جيدا موازين القوى الداخلية هي تلك الخاصة بموقف الجمهور كله، بوجه عام ـ من اليسار واليمين على حدّ سواء ـ حيال «عملية الجرف الصامد» (الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤).

فمن جهة أولى، تقرّ غالبية الجمهور الإسرائيلي أن هذه الحرب لم تجلب أي تحسن في وضع إسرائيل الأمني. ومن جهة أخرى، ترى أغلبية كبيرة أنه على الرغم من عدم تحقيق هذه الحرب أهدافها فإن شنّها كان مجديا. بكلمات أخرى، معنى هذا أنه حتى حينما يشن اليمين حملة عسكرية فاشلة لا تحقق أهدافها ويدرك الجمهور عدم جدواها، تخفق المعارضة في تأطير الحدث في خانة الفشل والإخفاق. وبدلا من ذلك تختار المعارضة توفير الدعم التام لأي من خطوات الحكومة ولا تضع أمامها أي تحدٍّ في السياق الأمني، حتى حيال الإخفاقات المدوية.

حتى حينما يشن اليمين حملة عسكرية فاشلة لا تحقق أهدافها، ويدرك الجمهور عدم جدواها، تخفق المعارضة في تأطير الحدث في خانة الفشل والإخفاق.

غير أنه إلى جانب هذا الوضع التعيس على الصعيدين الفكري والإعلامي، تُظهر نتائج الاستطلاع بعض الأسباب التي تدعو – برأي معديه– إلى التفاؤل أيضاً.

أول هذه الأسباب أن الوضع الراهن ليس نتاج محاولة فاشلة إنما نتاج العجز وعدم الفعل. وإذا ما استطاع معارضو اليمين تشخيص وتحديد نقاط الضعف بدرجة عالية من الدقة، ثم شرعوا بالعمل على إصلاحها، سيكون بوسعهم تعزيز موقعهم كبديل جدي

لتولي السلطة وإدارة شؤون الدولة. ولهذا الغرض ثمة بنية تحتية مهنية متوفرة تتمثل في عدد من المجموعات التي نشطت خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قوامها قادة بارزون سابقون في الأجهزة الأمنية وقفوا أمام عدسات التصوير محذرين الجمهور من توجهات نتنياهو ونزعاته الأمنية المدمرة. غير أن الموقف الجماهيري المتجذر غير قابل للتغيير في غضون أسبوعين في ذروة معركة انتخابية، بل يتطلب الأمر سيرورة عميقة وطويلة المدى يتعين أن تسبق انطلاق المعركة الانتخابية بوقت طويل جدا.[٢٥]

وعلى صلة بأداء هذا المعسكر، أشير إلى واقعة إقامة مهرجان جماهيري واحد (رسمي) عام ٢٠١٥ لإحياء ذكرى مرور عقدين على اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، شارك فيه اليسار (ميرتس والسلام الآن) تحت مظلة شعارات تدعو إلى وحدة الشعب ونبذ العنف.

وأشار البعض إلى أن مشاركة السلام الآن وميرتس في تظاهرة مشتركة مع المستوطنين، تحت شعارات الحد الأدنى المشتركة، تعني عمليا دفن الرسالة بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال من أجل تحقيق السلام عميقاً تحت «الوضع القائم» المتمثل بـ«السلام مع استمرار الاحتلال».[٢٦]

وأظهرت غالبية المقاربات التي تناولت مدلولات هذه الذكرى أنه لا يوجد توافق على وجود إرث خلفه رابين وراءه بعد اغتياله. ورأى كثيرون أن إرثا كهذا في حال وجوده قابل للتأويل، واعتبر البعض أن إرث رابين يتمثل بحاجة إسرائيل إلى دفع السلام مع الفلسطينيين قدما، وأن هذا المفهوم لإرثه آخذ بالتبخر.

نستطيع القول إنه بعد مرور عقدين على اغتيال رابين، بالإمكان ملاحظة أنه بدأ يتشكل في إسرائيل شبه توافق على ما يلي:

أولا، أن الرصاصات التي أنهت حياته «أعادت بكيفية ما كتابة سيرة حياته»، وبالتالي فإن كل شيء- مسيرته العسكرية والدبلوماسية والسياسية- وُضع تحت جناحي سلام لم يكن وغير موجود بتاتًا، واختفى رابين الحقيقي، وسيطرت شخصية خيالية جديدة على السردية المتعلقة به.

ثانيًا، هناك انعدام توافق على «إرثه»، وهذا «الإرث» قابل للتأويل إلى نواحٍ متعدّدة وأحيانًا متناقضة وذلك وفقًا للمصالح السياسية التي تتحكم بوجهات نظر شتى ألوان الطيف الحزبي ولخدمة الصراعات الداخلية المحتدمة فيما بينها هنا والآن.

ثالثا، منذ عملية الاغتيال، ما يزال ظل قاتله يغتال عمير يخيّم فوق رؤوس صناع القرار الإسرائيليين. وربما يجعلهم يدركون في لاوعيهم- إن لم يكن في وعيهم التام- أن أي قرار بشأن إخلاء مستوطنين من الأراضي المحتلة يستتبع دفع ثمن سياسي باهظ، وقد يدفعون أرواحهم ثمنًا لذلك.

والحقيقة أنه منذ أكثر من خمسة أعوام يتسم إحياء ذكرى هذا الاغتيال أيضًا بتصعيد

هجــوم اليمين الاســتيطاني المتطرّف علــى «إرث رابين» بموجب الصيغــة التي يتداولها معسكر اليسار– الوسط بشأنه. ويعتبر أصحاب الهجوم أن هذا الإرث يفتقر إلى أي ثراء فكري أو روحي، وفي الوقت ذاته ينطوي على إثـم سياسي خطر للغاية يتمثل في «اتفاق أوسلو» الذي تسبب برأيهم بـ«مزيد من سفك دماء اليهود»!.

ودائمًــا عندمــا يتم إحياء ذكرى اغتيــال رابين يجري التنويه بآخــر خطاب ألقاه في الكنيست يوم ٥ تشرين الأول ١٩٩٥، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدث في سياقه عن رؤيته العامة بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيين، والتي ليس من المبالغة القول إنها رؤية بقيت ترخي بظلالها على كل التطوّرات اللاحقة. وهو ما يفعله نتنياهو أيضًا.

ومما قاله رابين في ذلك الخطاب:

«إننا نعتبر أن الحل الدائم (للصراع الإســرائيلي– الفلســطيني) ســيكون في إطار أراضي دولة إســرائيل التي ستشــمل أغلبية مناطق أرض إســرائيل – كما كانت عليه الحال أيام الانتداب البريطاني – وســيُقام إلى جانبها كيان فلســطيني ســيكون وطنًا لمعظم الســكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة كي يصرّف بشــكل مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له... وستتجاوز حدود دولة إسرائيل لدى تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الستة، حيــث أننا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧... وســيتم تثبيت الحدود الأمنية للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن في أوسع معنى لهذا المفهوم».

وأضاف رابين:

«إن القدس ســتكون موحَّدة بصفتها عاصمة إســرائيل وتحت سيادتها لتشمل أيضاً (مســتوطنتي) معاليه أدوميــم وغفعات زئيف»، مؤكدًا ما يلي: «لقــد توصلنا إلى اتفاق، وتعهدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أي مستوطنة في إطار الاتفاق المرحلي، وبعدم تجميد البناء والنمو الطبيعي... إننا نعي الفرص والمخاطر على حدّ ســواء، وســنعمل قصارى جهدنا لاستنفاد الفرص وتقليص المخاطر».

أن مــشــاركــة الــســلام الآن وميرتس في تظاهرة مشتركة مع المستوطنين، تحت شعارات الحد الأدنــى المشتركة، تعني عمليا دفن الرسالة بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال من أجل تحقيق الــســلام عميقاً تحت «الوضع القائم» المتمثل بـ«السلام مع استمرار الاحتلال».

٤. «مؤشر الديمقراطية ٢٠١٥»: التوتر بين اليهود والعرب الأقوى والأكثر حدة في إسرائيل

أكد «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية–٢٠١٥» أن العام ٢٠١٥ شهد تصاعدا حادا في التوتر بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل قياسا بالعام الذي سبقه– ٢٠١٤.

وأعــرب ٦٧ بالمئة من الجمهور عن اعتقادهــم بأن هذا التوتر هو الأقوى والأكثر حدة الذي يصدّع المجتمع الإسرائيلي.

وقال رئيس «المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية» في مستهل عرضه أبرز نتائج استطلاع المؤشـر خلال تقديم التقرير عنه إلى رئيس دولة إسـرائيل رؤوفين ريفلين في ديوانه يوم ٢٠١٥/١١/١٠، إنـه من المهم جدا الانتباه إلى أن هذا المعطى يتعلق بفترة ما قبل الهبّة الشـعبية الفلسـطينية الحالية، ما يعني أنه في كل ما يتعلـق بتعمق واحتداد التوتر بين اليهود والعرب كان الأمر شبه حتمي![٢٧]

وأجري الاسـتطلاع بين شهري نيسان وأيار ٢٠١٥، وشمل ١٠١٩ مواطنا، من بينهم ٨٥٦ يهوديا و«آخر» (وهو تعريف اعتمده مكتب الإحصاء المركزي الرسـمي لأشـخاص ليسوا يهودا، حسب الشريعة اليهودية، ولا عربا، وغالبا ما يدور الحديث عن مهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق) و١٦٣ عربيا.

ويسـعى الاسـتطلاع ـ الذي يُجرى للسـنة الثالثة عشـرة على التوالـي– إلى رصد التوجهات في المجتمع الإسـرائيلي إزاء القضايا المركزية المتعلقة بتحقيق القيم والأهداف الديمقراطية، وأداء مؤسسات السلطة المختلفة والقادة السياسيين منتَخَبي الجمهور.

وعالج الاستطلاع العام الفائت جملة من المواضيع المختلفة، من بينها: أداء مؤسسات الدولة والحكم ودورها، قدرة المواطنين على التأثير على قرارات الحكومة، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة المختلفة، طابع الدولة، مدى التسامح وقبول الآخر، التضامن والتوترات في المجتمع الإسرائيلي، حرية التعبير والمساواة المدنية والعلاقات بين اليهود والعرب. كما تم تخصيص جزء من الاستطلاع لفحص الموقف من اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رابين، ومكانة هذا الحدث في الذاكرة الإسرائيلية الجماعية بعد مرور ٢٠ عامًا على الاغتيال.

وفي ما يلي عرض لأبرز النتائج التي تمخض عنها الاستطلاع، كما وردت في التقرير الصادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»:

- **٤.١ التوتر بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل**

– يرى ٦٧٪ من المستطلعة آراؤهم أن أشدّ التوترات في المجتمع الإسرائيلي هو التوتر بـين اليهود والعرب، بارتفاع ملحوظ يقابله انخفاض ملحـوظ في حدة التوتر بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين.

وقـد تم تدريج هذا التوتر، بين الجمهورين اليهودي والعربي على حد سـواء، بوصفه التوتر الأقوى والأكثر حدة في داخل إسـرائيل. وفي التصنيف المنفصل لشـدة التوترات المختلفـة في المجتمع الإسـرائيلي، تبين من الاسـتطلاع أن النسـبة الأعلى من مجمل الجمهور في إسـرائيل تصف التوتر بين اليهود والعرب بأنه الأشدّ، يليه التوتر بين اليمين واليسار (٦٠٪). وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في العام ٢٠١٤، يظهر هنا ارتفاع حاد في تقييم مدى «شـدة» هذين التوترين. ويليهما، في استطلاع ٢٠١٥، التوتر بين الأغنياء

والفقــراء (٥١٪)، ثم بين المتدينين والعلمانيين (٤٧٪)، ثم بين اليهود الغربيين/ أشــكناز والشرقيين/ سفاراديم (٢٤٪)، الذي سجل انخفاضا ملحوظا عما كان عليه في ٢٠١٤.

• ٤.٢ التسامح وتقبل الآخر

يرى ٦٧٪ من المستطلعة آراؤهم أن أشدّ التوترات في المجتمع الإسرائيلي هو التوتر بين اليهود والعرب، بارتفاع ملحوظ يقابله انخفاض ملحوظ في حدة التوتر بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين.

تؤكد نتائج الاســتطلاع أن المجتمع الإسرائيلي يبدي مستوى متدنيا جدا، نسبيا، من التســامح تجاه «الآخر» ومدى الاستعداد لتقبله وقبوله. و«الآخر» هنا ينتمي إلى قطاعات وفئات مختلفة، كما ســنرى. فنحو ٥ر٤٣٪ غير مســتعدين لقبــول عمال أجانب كجيران لهم، ونحو ٣٠٪ غير مســتعدين لقبول مرضى نفسيين كجيران، ونحو ٢٤٪ غير مستعدين للسكن بجوار متدينين حريديم، و٢٢٪ لا يقبلون بأن يكون أزواج مثليو الجنس جيرانا لهم.

أما بالنسبة للسكن بجوار مواطنين عرب، فقد أبدى ٣٦٪ من اليهود معارضتهم لذلك، بينما رفض ١١٪ من العرب جيرة اليهود.

وإلى جانب حقيقة أن ثمة اتفاقا واســعاً على أن المواطنين العرب مضطهدون بالمقارنة مع المواطنين اليهود، وهو اعتقاد يســود لدى اليهود اليســاريين، الأشــكناز العلمانيين، أكثر منه لدى اليمينيين، الشرقيين والمتدينين، ثمة اتفاق آخر، وإن بدرجة أقل، على وجود اضطهاد ضد اليهود الشرقيين (السفارديم) مقارنة باليهود الغربيين (الأشكناز).

نحو ٥ر٤٣٪ غير مستعدين لقبول عمال أجانب كجيران لهم، ونحو ٣٠٪ غير مستعدين لقبول مرضى نفسيين كجيران، ونحو ٢٤٪ غير مستعدين للسكن بجوار متدينين حريديم.

ويقول التقرير إن نتائج اســتطلاع ٢٠١٥ تشــبه، إلى حد كبير، النتائج التي ظهرت في سنوات سابقة، «ما يدل على أن هذه النتائج تعكس، على ما يبدو، مواقف متأصلة»!

• ٤.٣ المساواة المدنية

يقــول التقرير إن مواقف الجمهور اليهودي تجاه الأقلية العربية في إســرائيل «تتميز بأنهــا مركبة ومعقدة»، إذ هناك- من جهة- اســتعداد كبيــر لدى اليهود للاعتراف بواقع التمييز ضد العرب (٥٤٪ يعترفــون بالتمييز) ولدعم تخصيص ميزانيات للبلدات العربية (٧١٪ من اليهود يعارضون التمييز لصالح البلدات اليهودية وتفضيلها)، بينما تؤيد أغلبية كبيرة من اليهود (٦١٪) اشــتراط حق الانتخاب والترشــح للكنيست بإعلان الولاء للدولة ورموزها (تعارض أغلبية ٨٤٪ من العرب هذا الاشتراط).

أيد ٥ر٣٧٪ من اليهود الرأي بأن على الحكومة «تشجيع هجرة العرب من إسرائيل»!

وأيد ٥ر٣٧٪ من اليهود الرأي بأن على الحكومة «تشجيع هجرة العرب من إسرائيل»!

وإلى جانب هذا، يؤيد ٥ر٤١٪ من اليهود الرأي القائل بعدم جواز تمكين أي شــخص «غير صهيوني» من إشــغال منصب حكومي أو رســمي «وهو ما يفسّــر- حسبما يقول التقرير- حقيقة أن ٦٧٪ من المواطنين العرب لا يشــعرون بأنهم جزء من دولة إســرائيل ومشاكلها (مقابل ١٠٪ فقط من اليهود)».

● ٤.٤ المشاركة في السلطة

عارض ٥٧٪ من اليهود إشـراك الأحزاب العربية وممثليها في مؤسسات الحكم وفي الائتلاف الحكومي في إسـرائيل، بما في ذلك تعيين وزراء عرب، بينما أيد ذلك ٣٥٪ من اليهود و ٨٥٪ من العرب.

يؤيد ٥ر٤١٪ من اليهود الرأي القائل بعدم جواز تمكين أي شخص «غير صهيوني» من إشغال منصب حكومي أو رسمي.

وكما أظهرت اسـتطلاعات سـابقة، كذلك في هذا الاسـتطلاع قالت غالبية كبيرة من اليهود (٧٤٪) إن القرارات المصيرية في قضايا الأمن والسـلام يجب أن تتخذ بالاعتماد علـى أغلبية يهودية فقط، فيما قالت أغلبية أخـرى (٥٤٪) إن القرارات المهمة في قضايا والاقتصاد والمجتمع ونظام الحكم يجب أن تتخذ بالاعتماد على أغلبية يهودية فقط.

ويعزو معدو الاستطلاع ومحللو نتائجه هذه المواقف إلى «التقدير السائد لدى الجمهور اليهـودي، على ما يبـدو، بأنه لا يُعقل أن يكـون هناك انتماء وولاء للهوية الفلسـطينية وللجنسية الإسرائيلية في الوقت عينه، وكذلك بسبب الرأي السائد لدى الجمهور اليهودي بأن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون تهديدا أمنياً (٣٩٪ من اليهود يعتبرون العرب مواطني إسرائيل تهديدا أمنيا)»!

عارض ٥٧٪ من اليهود إشراك الأحزاب العربية وممثليها في مؤسسات الحكم وفي الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بما في ذلك تعيين وزراء عرب، بينما أيد ذلك ٣٥٪ من اليهود و ٨٥٪ من العرب.

ويرى ٥٦٪ من اليهود أن ثمة تناقضا بين انتماء العرب مواطني إسـرائيل إلى الشعب الفلسـطيني وبين ولائهم لدولة إسرائيل كمواطنين فيها، بينما يرى ٧٦٪ من العرب أن لا تناقض إطلاقا بين الأمرين. ويرى ٤٢٪ من اليهود أن المواطنين العرب «لم يصلوا بعد إلى مرحلة قبول دولة إسرائيل والإقرار بوجودها»!

● ٤.٥ الزواج المختلط

لاقـت فكرة الـزواج المختلط بين اليهود والعرب معارضة شـديدة بـين الجانبين على حد سـواء، وتبين أن هذا الموضوع يشكل «قاسما مشـتركا أكثر من أي جانب آخر من الجوانب التي فحصناها في سياق العلاقات بين اليهود والعرب»، حتى أن نسبة غير قليلة بين الجمهورين تؤيد نشـاطات منظمات مثل «لهافاه» التي تسـتخدم القوة والعنف، غير القانونيين أحيانا، لمنع مثل هذا الزواج: ٣٧٪ من اليهود و ٣٩٪ من العرب يؤيدونها!

لاقت فكرة الزواج المختلط بين اليهود والعرب معارضة شديدة بين الجانبين على حد سواء، وتبين أن هذا الموضوع يشكل «قاسما مشتركا أكثر من أي جانب آخر من الجوانب.

وبشـأن موقـف الجمهور الإسـرائيلي من تعريف الدولـة وطابعها بكونهـا «يهودية ديمقراطية»، أظهر الاسـتطلاع «شـبه تعادل» بين من يعتبرون المركّب اليهودي في هذا التعريف هو الأهمّ (٣٧٪) وبين مَن يعتبرون المركّب الديمقراطي هو الأهمّ (٣٥٪).

ولفت معدو الاسـتطلاع إلى أنه «حتى قبل سـنوات قليلة، كانت أغلبية الإسـرائيليين تعتقـد بـأن المركّبين مهمّان بالدرجة نفسـها، أي أنها فضلت التعريـف الذي يدمج بين الديمقراطية واليهودية»، بينما انخفضت نسـبة هؤلاء في الاسـتطلاع الحالي إلى ٢٧٪

فقــط. وأضافوا: «وفي هذا العام أيضا، يبــدو تفضيل المركّب اليهودي أقوى لدى اليهود المتديـنــين، الحريديم، اليمينيين والشــباب، بينما تفضيل المركــب الديمقراطي أقوى بين اليساريين، العلمانيين وكبار السن».

● ٤.٦ الدولة ومؤسسات الحكم

يتميز الموقف السائد تجاه أداء مؤسسات الحكم وأجهزته المختلفة بعدم الرضى والنقد الشــديد: غالبية الجمهور الإســرائيلي تعتقد بأن الفساد الســلطوي في إسرائيل متفشٍّ بدرجة كبيرة. وتعتقد الأغلبية (٥٤٪ من مجمل المشــاركين في الاســتطلاع) أن أعضاء الكنيست «لا يبذلون جهدا كبيرا ولا يقومون بواجباتهم على النحو الأفضل».

لكــن الأبــرز في النتائج هنا هو أن أغلبية كبيرة جدا، نســبيا، تــرى أنها عاجزة عن التأثير الجدي والحقيقي على سياســة الحكومة وعلى أدائها (٧٨٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع)، إلى جانب عدم الثقة بالحكومة، بالأحزاب وبالمؤسسات الرسمية المركزية: الحكومة (٣٦٪)، الشرطة (٤٢٪)، الكنيست (٣٥٪)، الأحزاب (١٩٪). وفي المقابل، احتل الجيش الإســرائيلي، مرة أخرى، المرتبة الأولى في ثقة الجمهور الإسرائيلي (٨٤ر٥٪ من مجمل المشــاركين في الاستطلاع و٩٣٪ من المشاركين اليهود)، يليه رئيس الدولة (حظي بثقة ٧٠٪ من الجمهور)، ثم المحكمة العليا (٦٢٪).

يتميز الموقف السائد تجاه أداء مؤسسات الحكم وأجهزته المختلفة بعدم الرضى والنقد الشديد: غالبية الجمهور الإسرائيلي تعتقد بأن الفساد السلطوي في إسرائيل متفشٍّ بدرجة كبيرة.

● ٤.٧ حرية التعبير والاعتبارات الأمنية

تعارض أغلبية الجمهور في إســرائيل (٦٩٪ من اليهود و٧٦٪ من العرب) فرض أي حــدود أو محظورات قانونية على حرية التعبير وعلــى إمكانية توجيه النقد، وحتى الحاد والعلني منه، ضد الدولة ومؤسساتها. لكن، حينما تدخل الاعتبارات الأمنية في الحسبان، يتراجــع التأييد لحرية التعبير، بل ينقلب الحال رأســا علــى عقب بين الجمهور اليهودي: ٥٩٪ من اليهود يؤيدون السماح للدولة وأجهزتها المختلفة بتعقّب المواطنين ومراقبتهم، بما في ذلك ما يكتبونه وينشرونه على شبكة الانترنت والمواقع المختلفة وذلك «من أجل الحفاظ على أمن الدولة»!.

إجمال

أوردنـــا في الإجمال الذي أوردناه في نهاية مثل هذا الفصل ضمن التقرير الســـابق، عدة توقعات تشـــير إلى أن إسرائيل تسير بخطى حثيثة نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل. وكانت في معظمها توقعات متأثرة بقراءة معمقّـة لتداعيات التغيرات الديمغرافية التي شـــهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة، ووقف في صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشدّدة دينيًا) والدينية وما نجم وقد ينجم عن ذلك من تغيّرات سياسية.

وأشار بعض أصحاب هذه التوقعات إلى أنه في الوضع الذي تزداد قوة المجموعات الدينية ـ القوميـــة، من الطبيعي أن يحدث اصطدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون. وبناء على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيست لها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليات.

وســـاهم تأليف حكومة يمينية– حريدية بعد الانتخابات العامة في ٢٠١٥ في تســـريع هذه الخطى.

وثمة من يعتقد أن كل الإجراءات والقوانين التي تتسبّب بتآكل الديمقراطية وتم عرضها أعلاه، تتم بشكل منهجي من جانب نتنياهو، وأنها أوصلت إسرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية.

ويتجلّـــى هذا الأمر في عملية اتخاذ القرارات. ففي الـــدول الديمقراطية تتخذ قرارات الحكم من خلال عملية توازنات وكوابح وتســـوية بين المصالح المختلفة الممثلة في الحكومة. لكنها في إســـرائيل هي من صنع رجل واحد. فمثلًا كان ينبغي اتخاذ قرار بشـــأن خطة الغـــاز من جانب رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير الاقتصاد. فجرى تحييد وزير المالية، وتم استبدال وزير الاقتصاد برئيس الحكومة.

وفي موضوعات حرب أو ســـلام، على رئيس الحكومـــة أن يحصل، وهو يحصل، على موافقة وزير الدفاع ووزير الخارجية الذي هو رئيس الحكومة.

ومعـــروف أن نتنياهو هو رئيس حكومـــة فيها هو أيضاً القائم بأعمال رئيس الحكومة، وأيضاً وزير الخارجية، ووزير الإعلام، ووزير الاقتصاد والصناعة، ووزير التنمية الإقليمية، وتحت تصرفه صحيفة هي نوع من البوق الشـــخصي («يســـرائيل هَيوم»)، ويستطيع أن يجري مقابلات متى يشـــاء وبقدر ما يشـــاء مع أي وسيلة إعلامية، وأي تعيين في منصب رفيع في الأمن وفي الاقتصاد وفي الســـلك الدبلوماسي هو المسؤول عنه فقط، وهو الذي يلغي سياســـياً أي منافس محتمل له، ويعطي الضوء الأخضر لوزير التربية والتعليم في

حكومته كي يمنع تدريس كتب، ولا يدين ملاحقة كتاب وفنانين بسبب آرائهم، ورجال الدين المتشددون هم من بين أفضل أصدقائه.

ويرى أصحاب هذا الاعتقاد أن خطر خسارة الديمقراطية وجودي على إسرائيل وأكبر من خطر القنبلة الإيرانية.[٢٨]

فضلًا عن ذلك، فإن النهج المسيطر على سياسة الحكومة هو النهج القومي ـ المسياني من خلال ممثليه الذين يشغلون حقائب وزارية مهمة مثل التربية والتعليم، والثقافة، والعدل، والأمن الداخلي، والهجرة، والسياحة، والتمثيل في الأمم المتحدة. وهذا النهج ينعكس على السياسة الداخلية بقدر ما ينعكس على السياسة الخارجية ولا سيما إزاء الفلسطينيين.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن أداء ما يسمى «معسكر الوسط– اليسار» لا يزلزل هذا النهج إن لم يكن يخدمه. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية فإن اصطفاف هذا المعسكر وراء مقولتي «استحالة تطبيق حل الدولتين» و«عدم وجود شريك فلسطيني للسلام» كما تجسّد بالتزامن مع الانتهاء من كتابة هذا الفصل (شباط ٢٠١٦) في خطة رئيس حزب «العمل» وتحالف «المعسكر الصهيوني» إسحق هيرتسوغ، زعيم المعارضة، التي تنص على وجوب الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد، جعله يتناءى عن طرح نفسه كبديل سلطوي جدي، وفتح شهية اليمين المتطرّف على الهروب من مستحقات التسوية، والادعاء بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية كهذه وفق المبادئ الرائجة في العالم.

الهوامش:

١ معاريف، ٢٠١٥/٦/٢.

٢ كما نشـرت على الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة على الرابط التالي : http://www.pmo.gov.il/IsraelGov/GovDocuments/Pages/kaveyesod.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢).

٣ المصدر السابق .

٤ انظر/ي معاريف، ٢٠١٦/٥/١٦.

٥ راجع/ي أنطوان شـلحت، «فصل «المشهد السياسي– الحزبي،» في «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

٦ سيفر بلوتسكر، «لا يكفي الصراخ «الوضع سيء،» يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٣/٢٢.

٧ عاموس عوز، «إذا لم تكن هنا دولتان وعلى وجه السرعة فستكون هنا دولة عربية من البحر إلى النهر،» هآرتس، ٢٠١٥/٣/١٠.

٨ هآرتس، «أسباب هزيمة المعسكر الصهيوني،» (مقال افتتاحي)، ٢٠١٥/٣/٢٠.

٩ زئيف شترنهيل، «الليكودي كوطني حقيقي،» هآرتس، ٢٠١٥/٣/٢٩.

١٠ سيفر بلوتسكر، «الأعوام السمان للمستوطنات،» يديعوت أحرونوت، ٢٠١٦/١/٢٩.

١١ حركـة السـلام، الآن ملخـص الاسـتيطان فـي ٢٠١٥، شـباط ٢٠١٦ ، موقع حركة السـلام الآن على الشـبكة، على الرابط التالي: https://settlementwatcheastjerusalem.files.wordpress.com/2016/02/2015-in-settlements-heb.pdf (شوهد ٢٠١٦/٢/٢٢).

١٢ يغئال عيلام، «اليسار اليائس واليمين فاقد الرجاء،» هآرتس، ٢٠١٦/١/٢٦.

١٣ نمر سلطاني، «لكي لا نكون لقمة سائغة،» فصل المقال، ٢٠١٦/٢/١٢.

١٤ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تقرير حقوق الانسان في إسرائيل ٢٠١٥، الصفحة الرسمية لجمعية حقوق المواطن على الشبكة، متوفر على الرابط التالي: «. ٢٠١٥http://www.acri.org.il/he/report (شوهد ٢٠١٦/٢/٢٢)

١٥ ام ترتسـو «تقرير المدسوسـون» ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني لمنظمة «إم ترتسو» على الشـبكة، على الرابط التالي .http://imti.org.il/wp-content/uploads/2015/12/%D7%95%D7%93%D7%D7%97-%D7%A9%D7%94%D7%AA%D7%9C%D7%95%D7%7%AA%D7%9C%D7%99%D7%9C%D7%95%D7%7%AA%D7%9D-2015.pdf (شوهد ٢٠١٦/٢/٢٢)

١٦ المصدر السابق.

١٧ مهند مصطفى، حركة «إم ترتسو وحدود الحرية الأكاديمية وتعريف الصهيونية من جديد،» قضايا إسرائيلية، العدد ٤٦– ٢٠١٢.

١٨ المصدر السابق.

١٩ ب. ميخائيل، «المعسكر ما بعد الديمقراطي،» هآرتس ٢٠١٤/٨/١٣.

٢٠ عيران ياشـيف، «دينية أكثر، ديمقراطية أقل،» هآرتس ٢٠١٥/٢/٢١. وعلى الرابط التالي : http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2569971 (شوهد ٢٠١٦/٢/٢٣)

٢١ بن كسبيت، «تحيا الديمكتاتورية،» معاريف، ٢٠١٦/١/١٢

٢٢ تسفي برئيل، «هكذا تُبنى اليهودقراطية،» هآرتس، ٢٠١٦/٢/١٠.

٢٣ أورن يفتحئيل، «لنسـم الأبارتهايد باسـمه،» هآرتس، ٢٠١٦/٢/٨ . متوفر على الرابط التالي : http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2845751 (شوهد ٢٠١٦/٢/٢٣)

٢٤ – دان مرغليت، «حزب العمل يغيّر موقفه من تقسيم القدس،» يسرائيل هيوم، ٢٠١٥/٧/٢٩.

٢٥ مركزمولاد «اسـتطلاع مركز مولاد ٢٠١٥: تهديديات أمنية، فرص سياسـية، وعملية الجرف الصامـد، الموقع الإلكتروني لـ«مركز مولاد» على الشبكة، متوفر على الرابط التالي، http://www.molad.org/images/upload/files/Seker_new.pdf (شوهد ٢٠١٥/٢/٢٣).

٢٦ – ميخا رحمن، «مهرجان إحياء ذكرى رابين خدم اليمين،» موقع هعوكتس (اللسعة)، ٢٠١٥/١١/٢.

٢٧ – متوفر على الموقع الإلكتروني لـالمعهد الإسـرائيلي للديمقراطية على الشـبكة على الرابـط التالي: http://www.idi.org.il/%D7%9E%D7%9D/%D7%99%D7%95%D7%A2%D7%99%D7%A8%D7%90%D7%99%D7%98%D7%95%D7%A7%D7%A8%D7%9E%D7%93%D7%94%D7%93-%D7%3%D7%99%D7%AA/%9C%D7%90%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%94%D7%94-%D7%%D7/the__democracy__index__event__2015

٢٨ أوري سافير، «أي دولة،»؟ معاريف ٢٠١٦/٢/١٨.